-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة صالح بوبنيدر-قسنطينة 03-

معهد تسيير التقنيات الحضرية

قسم تسيير المدن والتعمير

الرقم التسلسلي:.....

الرمـــــــــز:.....

مذكرة ماستر

الشعبة: تسيير التقنيات الحضرية **التخصص: تسيير الجماعات المحلية والحوكمة**

دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية
-دراسة حالة بلدية مازونة-

مقدمة من طرف الطالبين:

- **بزرل كبير حمزة**
- **بن عدة رابح**

تحت إشراف الأستاذ:

بوغايطة عصام

استاذ مساعد. ا

السنة الجامعية 2016/ 2017

دورة جوان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة صالح بوبنيدر -قسنطينة 03-

معهد تسيير التقنيات الحضرية

قسم تسيير المدن والتعمير

الرقم التسلسلي:.....

الرمـــــــــز:.....

مذكرة ماستر

الشعبة: تسيير التقنيات الحضرية **التخصص: تسيير الجماعات المحلية والحوكمة**

دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية
-دراسة حالة بلدية مازونة-

مقدمة من طرف الطالبين:

- **بزرل كبير حمزة**
- **بن عدة رابح**

تحت إشراف الأستاذ:

بوغايطة عصام

استاذ مساعد .ا

السنة الجامعية 2016/ 2017

دورة جوان

كلمة شكر وتقدير

إذا عجزت يداك عن المكافأة فلن يعجز لسانك عن الشكر فأولا شكرنا لله عز وجل الذي نحمده على توفيقه لنا في انجاز هذا العمل، والصلاة والسلام على أفضل خلق الله النبي صلى الله عليه وسلم، ثم نسدي بخالص شكرنا وتقديرنا وعرفاننا الى:

الاستاذ المشرف **بوغايطة عصام** على كل توجيه وتأطير مفيد ليوضح لنا وييسر ما تعسر علينا، ويرشدنا الى كل ما فيه الخير والصلاح، دون ان ننسى شكرنا لجميع الأساتذة على مجهوداتهم ومساهمتهم في تدريسنا، في قسم تسيير المدن والتعمير، كما نتقدم بتشكراتنا لجميع موظفي بلدية مازونة على راسهم رئيس البلدية وأمين العام الذين ساعدونا في الحصول على المعلومات المفيدة في دراستنا الميدانية، متمنينا لهم التوفيق في ممارسة مهامهم بالبلدية.

اهداء

الحمد الله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا ان هدنا الله.

الى من قال فيهم ذو العزة " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" والديا العزيزين.

الى الشمعة التي تحترق لتضيء الطريق امامي ...اليك يا من نزفتي من أجلى دموعك اليك يا غالية...اليك يا أعظم ما عندي –امي–

الى والدي العزيز حفظه الله لي، والى جدي وجدتي الله يرحمهما.

الى اخوتي خاصة الكتكوتة الصغيرة أسماء.

الى اعمامي وعمتي واخوالي.

الى أبناء عمي خاصة عبد الحميد والحبيب اللذان دعماني في هذا العمل.

الى صديقاي العزيزين بن عدة رابح وعيموش عبد الحفيظ وكل أصدقاء الدرب كمال، بلال، صادق، بن حارة، صدام، عبد الرحمن، حسين، قادة، وجميع زملاء الدراسة، الى كل من نساهم قلمي وتذكرهم قلبي.

بزرل كبير حمزة

اهداء

اهدي ثمرة عملي المتواضع

الى من الحنين والدفيء والعطاء، الى من سهرت الليالي من أجلى الى من [illegible] بحسن تربيتها الى امي العزيزة.

الى الذي عمل وكافح من اجل اسعادي وتوفير كل ما احتاجه، فكان خير دليل لي ونعم السند الى ابي العزيز.

الى اخوتي عبد المؤمن، احمد، والكتكوت الصغير محمد الأمين.

الى جدي الله يرحمه وجدتي واعمامي وعماتي وخالاتي واخوالي وابن خالي عواد والى جميع عائلتي.

الى زميلي وشريكي " بزرل كبير حمزة".

الى جميع زملائي وزميلاتي في الجامعة الى صديقي العزيز عيموش عبد الحفيظ واصدقاء دربي كمال، بلال، صدام، صادق، بن حارة، حسين، قادة، عبد الرحمن، فغول.

الى صديقتي العزيزة الأستاذة عريبي نسيمة التي ساندتني في انجاز هذا العمل المتواضع.

الى كل من وقف معي في دراستي طيلة هذه السنوات.

لكم مني جميعا، اهدي هذا العمل تقديرا وعرفانا.

بن عدة رابح

فهرس المواضيع

فهرس المحتويات

عنوان المذكرة: دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية

-حالة بلدية مازونة-

العنوان..... **الصفحة**

-فهرس المحتويات V

-فهرس الاشكال.....XI

-فهرس الجداول.....XIII

-فهرس الخرائط..-.....
XV

-المقدمة العامة.....01

الفصل الأول: الإطار النظري للجماعات المحلية والتنمية المحلية

مقدمة الفصل الأول.....05

المبحث الأول: التنظيم الإداري للجماعات المحلية بالجزائر

تمهيد.....06

1-مفهوم الجماعات المحلية 06

2-تطور مفهوم الجماعات المحلية بالجزائر.....07

2-1-حسب الدساتير.....07

2-2-حسب المواثيق.....08

2-3-حسب القوانين.....08

3-نظام الجماعات المحلية بالجزائر من خلال التعديل القانوني الجديد (10/11, 07/12).....09

3-1-تعريف البلدية حسب القانون 10/11.....09

3-1-1-أهدافه.....09

3-2-تعريف الولاية حسب القانون 07/12.....10

3-2-1-أهدافه.....11

3-3-هيئات البلدية.....11

3-3-1-تشكيل المجلس الشعبي البلدي.....11

3-3-1-1-صلاحيات المجلس الشعبي البلدي.....11

3-3-1-2-صلاحيات لجان المجلس الشعبي البلدي.....14

3-3-2-رئيس المجلس الشعبي البلدي.....14

3-4-هيئات الولاية.....14

3-4-1-الوالي وصلاحياته.....15

3-4-2-المجلس الشعبي الولائي.....15

3-4-2-1-تعريفه.....15

3-4-2-2-تشكيله.....16

3-4-2-3-صلاحياته.....16

4-أجهزة وهياكل الرقابة التابعة للوالي.....17

خلاصة المبحث.....19

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

تمهيد.....20

1-مفهوم التنمية.....20

2-مفهوم التنمية المحلية.....20

3-ابعاد التنمية المحلية.....21

4-اهداف التنمية المحلية.....21

5-القواعد الأساسية للتنمية المحلية 22

6-مظاهر التنمية المحلية.....23

خلاصة المبحث.....24

خلاصة الفصل.....24

الفصل الثاني: تمويل التنمية المحلية

مقدمة الفصل.....26

المبحث الأول: الوسائل المالية الداخلية

تمهيد.....27

1-التمويل المحلي.....27

1-1-شروطه.....27

2-إيرادات البلدية لتمويل التنمية المحلية.....28

2-1-المصادر المالية الذاتية.....28

2-2-1-المداخيل الجبائية والرسوم.....28

2-2-2-موارد غير جبائية.....29

خلاصة المبحث.....29

المبحث الثاني: الوسائل المالية الخارجية

تمهيد.....30

1-دور المجالس الشعبية في اعداد وتنفيذ المخططات التنموية 30

1-1-دور المجلس الشعبي البلدي في اعداد وتنفيذ المخطط البلدي للتنمية.....30

1-1-1-تعريف المخططات البلدية للتنمية.....30

1-1-2-الهياكل والمؤسسات التي تساهم في الاعداد والتنفيذ.....30

1-1-3-اعداد المخطط البلدي للتنمية.....31

1-1-4-تنفيذ المخطط البلدي للتنمية.....32

1-1-5-أهدافه.....33

1-2-دور المجلس الشعبي الولائي في اعداد وتنفيذ المخططات التنموية الولائية.....33
1-2-1-تعريف المخططات التنموية للولاية.....33
1-2-2-المتدخلون في تحضيره.....33
1-2-3-اعداد المخططات التنموية الولائية.....34
1-2-4-تنفيذ المخططات التنموية الولائية.....34
1-2-5-أهدافه.....35
2-القروض.....35
3-صندوق المشترك للجماعات المحلية.....35
4-الإعانات المالية.....36
5-الهبات والوصايا.....36
خلاصة المبحث.....36
خلاصة الفصل.....37

الفصل الثالث: واقع التنمية المحلية ببلدية مازونة

مقدمة الفصل.....39

المبحث الأول: بلدية مازونة ضمن اطارها العام

تمهيد.....40
1-تقديم عام لولاية غليزان.....40
1-1-نبذة تاريخية.....40
1-2-الموقع الجغرافي والإداري.....41
2-تقديم عام لبلدية مازونة.....43
2-1-تعريف بمدينة مازونة.....43
2-2-الدراسة الطبيعية.....43

2-2-1-الموقع.....44
2-2-1-1-الموقع الجغرافي.....43
2-2-1-2-الموقع الفلكي.....43
2-2-1-3-الموقع الإداري.....44
2-2-2-الخصائص الفيزيائية والمناخية لمنطقة الدراسة.....44
2-2-2-1-الخصائص الفيزيائية.....44
-التضاريس وطبوغرافية المنطقة.....44
-الإمكانيات الهيدروغرافية.....44
2-2-2-2-الخصائص المناخية.....44
-التساقط.....44
-الحرارة.....45
-الرياح.....46
2-3-الدراسة السكانية.....46
2-3-1-تطور سكان بلدية مازونة خلال الفترة 1977-2017.....46
2-4-الدراسة السكنية.....47
2-5-دراسة الشبكات التجهيزات العمومية.....47
2-5-1-الطرق ومختلف الشبكات التقنية.....47
2-5-2-التجهيزات والمرافق العمومية.....49
2-5-2-1-التجهيزات التعليمية.....49
2-5-2-2-التجهيزات الصحية.....49
2-5-2-3-التجهيزات الدينية.....50
2-5-2-4-التجهيزات الثقافية والرياضية.....50

2-5-2-5-التجهيزات الإدارية والخدماتية.....50

2-5-2-6-التجهيزات التجارية.....50

خلاصة المبحث.....51

المبحث الثاني: المشاريع التنموية لبلدية مازونة للفترة 2010 -2017

تمهيد.....52

1-المشاريع والاستثمارات التنموية ضمن المخطط البلدي للتنمية.....52

1-1-توزيع حجم الاستثمارات والمشاريع حسب القطاعات التنموية للفترة 2010-2017.....52

1-2-التوزيع السنوي لحجم الاستثمارات والمشاريع حسب القطاعات التنموية لكل سنة.....55

1-3-تطور حجم الاستثمارات حسب كل القطاعات لفترة 2010 – 2017.....64

2-مشاريع واستثمارات التمويل الذاتي.....66

2-1-توزيع حجم الاستثمارات والمشاريع حسب القطاعات التنموية لفترة 2010- 2017.....66

2-2-التوزيع السنوي لحجم الاستثمارات والمشاريع حسب القطاعات التنموية.....68

2-3-حجم الاستثمارات حسب القطاعات التنموية للفترة 2010 – 2017.....75

3-البرامج والمشاريع الخاصة بالصندوق المشترك للجماعات المحلية.....76

4-مشاريع واستثمارات التنموية ضمن المخطط القطاعي غير الممركز لسنة 2014.....77

5-مقارنة احجام الاستثمارات حسب مصدر التمويل.....77

خلاصة المبحث.....78

خلاصة الفصل.....79

خاتمة عامة واقتراحات 80

قائمة المصادر والمراجع.....82

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.3	متوسط التساقط الشهري لبلدية مازونة	45
2.3	متوسط درجات الحرارة لبلدية مازونة	46
3.3	تطور عدد السكان بلدية مازونة من 1977الى 2017	47
4.3	توزيع نسبة القطاعات التنموية ضمن المخطط البلدي للتنمية للفترة 2010-2017	54
5.3	مسار الاستثمارات العمومية للمخطط البلدي للتنمية للفترة 2010-2017	55
6.3	توزيع نسبة القطاعات التنموية ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2010	56
7.3	توزيع نسبة القطاعات التنموية ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2011	57
8.3	توزيع نسبة القطاعات التنموية ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2013	59
9.3	توزيع نسبة القطاعات التنموية ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة2014	06
10.3	توزيع نسبة القطاعات التنموية ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2015	62
11.3	توزيع نسبة القطاعات التنموية ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2016	63
12.3	توزيع نسبة القطاعات التنموية ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2017	64
13.3	مسار حجم الاستثمارات حسب القطاعات التنموية للفترة 2010-2017	65
14.3	توزيع نسبة القطاعات التنموية ضمن التمويل الذاتي للفترة 2010-2017	67
15.3	مسار الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي للفترة 2010-2017	67
16.3	توزيع نسبة القطاعات التنموية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2010	68
17.3	توزيع نسبة القطاعات التنموية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2011	69
18.3	توزيع نسبة القطاعات التنموية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2012	70
19.3	توزيع نسبة القطاعات التنموية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2013	71
20.3	توزيع نسبة القطاعات التنموية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2014	72
21.3	توزيع نسبة القطاعات التنموية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2015	73
22.3	توزيع نسبة القطاعات التنموية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2016	74
23.3	توزيع نسبة القطاعات التنموية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2017	75

24.3 مسار حجم الاستثمارات حسب القطاعات التنموية للفترة 2010-2017.....76

25.3 توزيع نسبة مصادر تمويل التنمية المحلية للفترة 2010-2017.....78

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	عدد أعضاء المجالس الشعبية الولائية حسب عدد السكان	16
2.2	مصادر المالية الذاتية للبلدية	28
3.3	متوسط التساقط الشهري لبلدية مازونة	45
4.3	متوسط درجة الحرارة لبلدية مازونة	45
5.3	تطور سكان البلدية للفترة الممتدة من 1977-2017	46
6.3	الكثافة السكنية لبلدية مازونة لسنة 2017	47
7.3	خطوط النقل ما بين الولايات	48
8.3	التجهيزات الصحية لقطاع العام	49
9.3	التجهيزات الصحية لقطاع الخاص	49
10.3	التجهيزات الثقافية والرياضية	50
11.3	الاغلفة المالية المخصصة للمشاريع التنموية الخاصة ب PCD للفترة 2010-2017	53
12.3	حجم الاستثمارات العمومية حسب القطاعات التنموية الخاصة ب PCD لسنة 2010	55
13.3	حجم الاستثمارات العمومية حسب القطاعات التنموية الخاصة ب PCD لسنة2011	56
14 .3	حجم الاستثمارات العمومية حسب القطاعات التنموية الخاصة ب PCD لسنة 2013	58
15.3	حجم الاستثمارات العمومية حسب القطاعات التنموية الخاصة ب PCD لسنة 2014	59
16.3	حجم الاستثمارات العمومية حسب القطاعات التنموية الخاصة ب PCD لسنة 2015	61
17.3	حجم الاستثمارات العمومية حسب القطاعات التنموية الخاصة ب PCD لسنة 2016	63
18.3	حجم الاستثمارات العمومية حسب القطاعات التنموية الخاصة ب PCD لسنة 2017	64
19.3	الاغلفة المالية الخاصة بمشاريع وبرامج التمويل الذاتي للفترة 2010-2017	66
20.3	حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2010	68
21.3	حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2011	69
22.3	حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2012	70

23.3 حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2013.....71

24.3 حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة2014 72

25.3 حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2015 73

26.3 حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2016 74

27.3 حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2017 75

28.3 المشاريع الخاصة بالصندوق المشترك للجماعات المحلية.....76

29.3 حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالمخطط القطاعي غير الممركز.....77

30.3 مقارنة حجم الاستثمارات ال PCD,الFCCL والتمويل الذاتي و PSD للفترة 2010-2017 77

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
1	خريطة الموقع	42

المقدمة العامة

إشكالية البحث

منهجية البحث

المقدمة العامة:

لما كبر حجم الدولة وازدادت واجباتها وتوسعت خدماتها، تحولت الى اللامركزية الإدارية ضمانا لتفرغ الحكومة للأمور السياسية الهامة وتحقيقا لمشاركة المواطنين في إدارة مرافقهم وخدماتهم، وفي هذه الحالة تقتضي ممارسة سلطتها في الرقابة على الهيئات والمؤسسات اللامركزية (الجماعات المحلية) على المستوى المحلي.

الجماعات المحلية هي عبارة عن تزاوج عنصر منتخب كممثل للشعب (المجالس المحلية المنتخبة) وعنصر اخر ممثلا للإدارة، ويبقى نجاح وتجسيد برنامج التنمية المحلية مرهونا بمدى توافق هذين العنصرين وتجاوز اي خلاف في قيادة الإدارة المحلية.

وتعد الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة هيئات لامركزية للدولة، وواحد من بين الهياكل والنماذج التطبيقية لتسيير الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية واختيار الاستراتيجية الملائمة والنماذج الكافية لتلبية حاجيات المواطن، والتي تتعدد بتعدد مظاهر واشكال التنمية لا تخرج عن سياقها العام وهو البعد التنموي الوطني المستدام ضمن فضاء بيئي نظيف ومتجدد.

ان نجاح مهمة الجماعات المحلية وتحديدا البلدية في مجال التنمية المحلية، يتطلب استقرارها وابعادها عن الخلافات الحزبية وحالات الانسداد التي تعطل شؤون المواطنين، مما جعل وزارة الداخلية والجماعات المحلية تعد النظر في قانوني الولاية والبلدية، لتعزيز دورهما في إدارة الشؤون المحلية، خاصة في مجال تنفيذ المشاريع التنموية، وتجسيد أكبر لمكانة الديمقراطية التشاركية.

ان نجاح التنمية المحلية مرهون بوجود اقتصاد وطني فعال، ونظام محلي راشد، وقواعد مالية ومحاسبية مضبوطة وشفافة تهدف تطبيقاتها الى المحافظة على المال العام وحسن استغلاله وترشيد نفقاته وتثمين ايراداته وذلك من اجل الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود الى حالة التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء الى ما هو أفضل على المستوى المحلي.

الإشكالية:

ما مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟

يقودنا هذا التساؤل الرئيسي الى وضع مجموعة من الأسئلة الفرعية:

-ما المقصود بالجماعات المحلية؟

-ما المقصود بالتنمية المحلية؟

-ماهي الوسائل المالية المسخرة للبلدية لتحقيق التنمية المحلية؟

-ماهي برامج ومشاريع بلدية مازونة في مجال التنمية المحلية ضمن المسار التنموي من 2010 الى 2017؟

الفرضية:

الجماعات المحلية هي الوسيلة الفعالة التي يتم من خلالها تحقيق التنمية المحلية التي تنطلق من المجالس المحلية المنتخبة.

أسباب اختيار الموضوع:

-الرغبة الذاتية والميل الشخصي لدراسة هذا الموضوع.

- تخصصنا الدراسي الذي دفعنا للبحث في هذا الموضوع.

- تبيين الدور الفعال الذي تقوم به الجماعات المحلية في تجسيد التنمية.

أهمية البحث:

تظهر أهمية الموضوع محل الدراسة في ابراز واقع تسيير الجماعات المحلية وفقا لنصوص القانونية السارية وهذا في ظل التعديلات التي فرضها الإصلاح الإداري للدولة من اجل مواكبة التطورات التي تشهدها معظم الدول وإبراز مدى أهميتها من خلال الأدوار المؤهلة بها لتحقيق التقدم والرقي للمجتمع المحلي اذ تعتبر النواة الأساسية للتنمية المحلية باعتبارها القريبة للمواطن, وقد وضعت أساسا لتحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والصحية وتسيير شؤونه كونها تحتوي سياسات وبرامج واستراتيجيات في مجال التخطيط, اذ تتجسد أهمية هذه الدراسة في ان الجماعات المحلية في التنمية المحلية في الجزائر ينبغي ان يحظى بدراسة عميقة في القاء الضوء على حقيقة الدور انطلاقا من الواقع التنموي.

ان نجاح كل جماعة في قيادة مسار التنمية على مستوى صعيدها المحلي يفضي الى تراكمات إيجابية تؤدي بالضرورة لبلوغ مستويات متقدمة من انجاز استراتيجية التنمية على الصعيد الوطني.

اهداف البحث: يهدف بحثنا الى:

1-تقريب مفهوم التنمية المحلية في الجزائر

2-الوقوف على الدور الفعلي للجماعات المحلية في عملية التنمية المحلية.

3-التعرف على مختلف الخطط والبرامج التنموية المنتهجة من طرف الجماعات المحلية.

4-عرض الوضعية التنموية لبلدية مازونة.

5-متابعة مختلف الاستثمارات العمومية في عدة قطاعات.

6-محاولة التعرف على اهم الصعوبات والعراقيل التي تواجهها بلدية مازونة في التنمية المحلية.

7-محاولة وضع حلول واقعية وموضوعية.

منهجية البحث:

حسبما تقتضيه طبيعة الدراسة تم الاعتماد على:

المنهج الوصفي عند التعرض لمختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع ومراحل تطور الجماعات المحلية في الجزائر.

المنهج التحليلي وذلك يظهر من خلال تجميع وتحليل المعلومات والمعطيات الكمية والاستعانة بالجداول والاشكال والتمثيلات البيانية لدراسة الحالة لحصيلة الدراسة الميدانية.

وسائل البحث:

لإنجاز هذا البحث اتبعنا ثلاث خطوات وهي كالتالي:

أولا-البحث المكتبي أي اطلاع على مختلف الكتب ورسائل التخرج الجامعية (رسائل دكتوراه, مذكرات ماجيستير، مذكرات ماستر...) ومختلف المجلات ومواقع شبكة الانترنت التي لها علاقة بالموضوع.

ثانيا-جمع المعلومات والمعطيات من مختلف الهيئات والمصالح العمومية والفروع المحلية.

ثالثا-تحليل المعطيات المتحصل عليها وصياغتها في جداول واشكال وتمثيلات بيانية لتشخيص وضعية التنمية لبلدية مازونة.

رابعا-الصياغة والكتابة، حيث اعتمدنا على خطة بحث قسمنا فيها البحث الى ثلاث فصول وكل فصل به مبحثين.

الفصل الاول: الإطار النظري للجماعات المحلية والتنمية المحلية

المبحث الأول: التنظيم الإداري للجماعات المحلية بالجزائر

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

مقدمة الفصل:

تشكل الجماعات المحلية في الجزائر الخلية الأولى والاساسية نظرا للدور الهام التي تلعبه كموقع وسيط بين الإدارة والمواطن، فهي تجسيد لصورة اللامركزية الإدارية اذ يشترك في تسييرها جميع المواطنين، فقد عرفت الجماعات المحلية في الجزائر عدة تطورات بعد الاستقلال الى يومنا هذا، حيث أولى المشرع الجزائري اهتماما بالجماعات المحلية وأعطى لها الصلاحيات الكافية لدفع عجلة التنمية المحلية وتولى الشأن المحلي في مجالات تم تنازل عنها من قبل السلطة المركزية باعتبارها الأقرب للمواطن المحلي.

المبحث الأول

الجماعات المحلية بالجزائر

تمهيد:

تعتبر الجماعات المحلية بمثابة الهيئات الأساسية للتنظيم الإداري للدولة كما ان الهدف من وجودها هو اشباع الحاجات العامة التي في الغالب يعجز او يمتنع القطاع الخاص عن تلبيتها لقلة مردوديتها او طول اجالها.

من هذا المنظور، فالجماعات المحلية هي تعبير جغرافي محدد إقليميا، تجمع سكاني محدد عدديا ووحدة إدارية مصغرة عن الدولة، وبغية التجسيد الأمثل للأهداف المركزية، أوكلت لها جملة من الصلاحيات تأخذ في الحسبان امتداد واتساع المهام المركزية على المستوى المحلي من جهة، وتزايد حجم الحاجات العامة المحلية للإقليم من جهة أخرى.

مفهوم الجماعات المحلية:

تعتبر الجماعات المحلية جزءا لا يتجزأ عن الدولة، أي انها تابعة لها بالرغم من كونها صورة من صور اللامركزية الإدارية، اذ تعتبر أسلوب من أساليب التنظيم الإداري والذي يعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة التي تمارس مهامها تحت رقابة هذه السلطات على المستوى المحلي.[1]

إضافة الى تعريفها من طرف أحد المفكرين الانجليز بان الجماعة المحلية هي ذلك الجزء من الحكومة الام او الدولة الذي يختص أساسا بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة او مكان معين الى جانب المسائل التي يرى البرلمان ملائمة ادارتها بواسطة سلطات محلية منتخبة تكمل عمل الحكومة المركزية.

كما نجد تعريف الجماعات المحلية عند بعض المفكرين الفرنسيين ومنهم رونار الذي عرفها بانها الإدارة المحلية التي من شانها تكييف الإدارة العامة من حاجيات ورغبات كل منطقة وجهة محلية.[2]

---

[1]–شويح. بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابى بكر بلقايد تلمسان، سنة 2011، ص 14.

[2]–نصرالدين. مصطفى، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10, 2012/10، ص 161.

2-تطور مفهوم الجماعات المحلية في الجزائر:

2-1-حسب الدساتير:

1-أول دستور للبلاد في 1963: حيث اعتبرت المادة 09 منه" تتكون الجمهورية من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد مداها واختصاصاتها وأن البلدية أساس للمجموعات الترابية والاقتصادية والاجتماعية".[3]

2-دستور سنة 1976: اعتبرت المادة 07 ان " المجلس الشعبي المؤسسة القاعدية للدولة والإطار الذي يتم فيه التعبير عن الإرادة الشعبية وتتحقق فيه الديمقراطية "، كما اعتبره " القاعدة الأساسية للامركزية ولمساهمة الجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية على جميع المستويات".[4]

3-دستورسنة 1989: نصت المادة 15 على أن " الجماعات الإقليمية للدولة هي الولاية و البلدية معتبرا البلدية الجماعة القاعدية "[5], كما اعتبر أن " المجلس المنتخب هو قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية".[6]

4-في حين دستور1996: حسب المادة 14 " اعتبر المجلس المنتخب الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية "[7] و يمثل " المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون العمومية".[8]

---

[3]- المادة 9 من دستور 1963، الصادر في 1963/09/10، جريدة رسمية رقم 64 لسنة 1963.

[4]- دستور1976، المؤرخ في 1976/11/12، جريدة رسمية العدد94 سنة 1976.

[5]-مرسوم رئاسي رقم 18/89 المؤرخ في 22 رجب 1409 الموافق ل 28 فيفري 1989، المتضمن نص تعديل الدستور، جريدة الرسمية العدد 09, سنة 1989.

[6]- نفس المرجع السابق، المادة 16.

[7]-مرسوم رئاسي رقم 438/96 المؤرخ في 26 رجب 1417الموافق ل 1996/12/07, متضمن نص تعديل الدستور, ، جريدة الرسمية العدد 96, سنة 1996.

[8]- نفس المرجع السابق، المادة 16.

2-2-حسب المواثيق:

1-نص ميثاق البلدية :"على أن الهيئات البلدية تتخذ في نطاق اختصاصاتها المقررات المفيدة دون أن تعرض الأمر مسبقا على سلطة الدولة، و دون أن تتدخل سلطات الدولة لتحل محلها في اتخاذ المقررات أو في تعديلها، و يجب ألا تمارس الرقابة المسموح بها قانونا بكيفية غير متطابقة مع مفهوم اللامركزية".[9]

2-نص ميثاق الولاية: "الولاية جماعة لامركزية، تتمتع بجميع الصلاحيات التي تتطلبها مهمتها الخاصة، فهي جماعة من المواطنين المرتبطين بجماعة المصالح التي يجرى تسييرها ينجر عنه تسيير شؤون الولاية -حسب الميثاق – من قبل المنتخبين فالتطبيق الفعلي للديمقراطية من قبل الممثلين الحقيقيين لسكان الولاية والمختارين عن طريق الإقتراع العام.[10]

2-3-حسب القوانين

البلدية:

- حسب القانون البلدية 24/67 المؤرخ في 18 جانفي 1967 اعتبر " البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية".[11]
- عرف قانون رقم 08/90: حسب المادة الأولى "البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون".[12]

الولاية:

- حسب القانون الولاية 1969: اعتبرت المادة الأولى من الامر 38/69 المؤرخ في 23 ماي 1969 الولاية بانها " هي جماعة عمومية اقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاصات مالية واقتصادية ومالية واجتماعية وثقافية وهي تكون منطقة ادارية للدولة...".[13]

---

[9]-ابتسام.عميور، نظام الوصاية الإدارية ودورها في ديناميكية الأقاليم، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة1، سنة 2013، ص 13.

[10]- نفس المرجع السابق، ص 13.

[11]-لطيفة. عشاب، النظام القانوني للبلدية في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2013، ص 07.

[12]-قانون رقم 08/90 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق ل 07 افريل 1990، المتضمن قانون البلدية، جريدة رسمية عدد 15، سنة 1990.

[13]- الامر 69 /38 المؤرخ في 1969/05/23، يتضمن قانون الولاية، جريدة رسمية عدد 44، لسنة 1969.

- حسب القانون الولاية 1990: بموجب المادة الاولي من القانون 09/90 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالولاية على ان: الولاية جماعة عمومية اقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة ادارية للدولة وتنشا بموجب قانون.[14]

3-نظام الجماعات المحلية في خلال التعديل القانوني الجديد(10/11) و(07/12):

أولا-البلدية في التشريع الجديد (10/11):

قصد تدارك النقائص المسجلة من خلال تطبيق القانون 08/90 المؤرخ في 07 افريل 1990، ونتيجة لعجز هذا الأخير من إزالة التوترات وحل المشاكل الناجمة عن التعددية الحزبية، أدخلت مجموعة من التعديلات على النص القانوني الذي يسير المجلس الشعبي البلدي والتي تهدف إلى تعزيز طاقات البلدية في اتخاذ القرارات وتسيير الموارد البشرية وذلك قصد بروز كفاءات وأجيال جديدة من القيادات من نساء وشباب لديه قوة اقتراح وإدارية لتسيير بلديته.[15]

3-1-تعريف البلدية في قانون10/11:

-عرفت المادة الأولى من قانون البلدية رقم11 /10 المؤرخ في 2011/07/22 المتعلق بقانون البلدية "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون".[16]

-أضافت المادة الثانية " أن البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان ممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية".[17]

3-1-1-أهدافـــــه

-مبدأ حرية المجالس المحلية البلدية في المبادرة التي يمكنها توفير مداخيل البلديات ومنح حق التصرف في ميزانيات ومخططات التنمية المحلية.

---

[14]-قانون رقم 09/90 المؤرخ في 12 رمضان 1410، الموافق ل 1990/04/07، المتضمن قانون الولاية، جريدة رسمية عدد 15، سنة 1990.

[15]-عتيقة. جديدي، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، حالة بسكرة، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2013، ص 64.

[16]- قانون 10/11 المؤرخ في 2011/07/22، المتعلق بالبلدية، جريدة رسمية عدد 37

[17] - نفس المرجع السابق، المادة الثانية.

- ترقية دور ومكانة المجالس المحلية بصفتها الفاعل الأول في تجسيد التنمية المحلية وضمان الاستمرارية وفعالية المرفق العام المحلي.
- اشراك المواطن في اتخاذ القرارات من خلال تمكينه من حضور الجمعيات العامة للمجالس البلدية، وتفعيل ادوار لجان الأحياء كممثلين داخل هذه الجمعيات لنقل الانشغالات المواطنين ووضع المواطن في صميم اهتماماته.
- يسمح هذا القانون للجمعيات المحلية والبلديات على وجه التحديد القدرة على إنشاء مؤسسات بمعايير اقتصادية حقيقية تسمح بتوفير موارد مستدامة للبلديات تسمح لها بتغطية جزء مهم من التزاماتها الاجتماعية والمشاركة بفعالية في جهد التنمية الوطنية.
- تمكين البلديات من خلق مؤسسات اقتصادية في العديد من قطاعات النشاطات الفلاحية منها والصناعية والخدماتية فهذا القانون يهدف إلى تمكين المجالس الشعبية من القدرات التي تتوفر عليها كل بلدية حسب طبيعتها وموقعها الجغرافي.[18]

ثانيا: الولاية في التشريع الجديد12 /07:

نتيجة العوامل وظروف عديدة أثرت في نظام الهيئات المحلية والمؤسسة الولائية بصورة خاصة نظرا للاختلالات الحاصلة بالنظام الولائي وإدراكا من الدولة بضرورة إصلاح هذا النظام وترشيده لصالح الدولة والمواطن لجأت الدولة إلى عدة تدابير وإصلاحات لتفعيل دور الولاية تماشيا مع المستجدات والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتكييف النصوص القانونية للجماعات المحلية حسب ما تمليه هذه الظروف.

3-2-تعريف الولاية في قانون 07/12:

- جاء في نص المادة الأولى:" الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وهي أيضا الإدارية غير الممركزة للدولة تشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ لسياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة. تساهم الولاية مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن. وتتدخل في كل مجالات الاختصاصات المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب، وتحدث بموجب القانون ".[19]

[18]- عتيقة. جديدي، مرجع سابق، ص ص 65 – 66، (بتصرف).

[19]- قانون رقم 07/12، المؤرخ في 21 فبراير2012، المتعلق بالولاية، جريدة رسمية عدد 12، سنة 2012.

- كما نصت المادة الثانية: على ان " للولاية هيئتان هما المجلس الشعبي الولائي والوالي" فالأول منتخب والثاني معين وهما من أهم الهيئات المسيرة للولاية.[20]

3-2-1-أهدافـــه:

- تمكين الولاية من القيام بدورها على أكمل وجه في مجال التنمية باعتبارها فضاء للتضامن والتنسيق الوطني بشكل يكون مكملا للبلدية ويقدم خدمة عمومية جوارية.
- هدف قانون الولاية 07/12 من تكيف هذه الأجهزة الأخيرة دورها في ممارسة السيادة الوطنية في إطار وحدة الدولة وجعلها مكانا لتنسيق النشاط القطاعي المشترك والموحد للمبادرة المحلية.[21]

3-3-هيئات البلدية:

تبعا لما نصت عليه المادة 15 من قانون 10/11 المتعلق بالبلدية:" تتوفر البلدية على: هيئة مداولة المجلس الشعبي البلدي، هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي، إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، تمارس الهيئات البلدية اعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما".[22]

3-3-1-تشكيل المجلس الشعبي البلدي:

هو هيئة تداولية ينتخب لمدة 5 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع تطبيق نظام الباقي الاقوى

ويتراوح عدد أعضائه من 13 إلى 43 عضو سبب عدد التعداد السكاني لكل بلدية وفق ما نصت عليه المادة 80 من القانون العضوي رقم 16-10المؤرخ في 25 اوت 2016المتعلق بنظام الانتخابات، وحسب الشروط التالية:

- 13عضوا في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10000 نسمة.
- 15عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10000 و20000 نسمة.
- 19عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20001 و50000 نسمة.
- 23عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50001 و100000 نسمة.
- 33عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 100001 و200000 نسمة.

[20] – نفس المرجع السابق، المادة الثانية.

[21]– عتيقة. جديدي، مرجع سابق، ص ص 69 -70، (بتصرف).

[22]– قانون رقم 10/11، مرجع سابق، المادة 15.

- 43عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها200001 نسمة أو يفوقه[23]

3-3-1-1-صلاحيات المجلس الشعبي البلدي:

صلاحيات العامة: يمارس المجلس الشعبي البلدي الصلاحيات العامة التالية:

- تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجلات الاختصاص المخول لها بموجب قانون.

يجب على البلدية إن تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخول لها قانونا في كل ميدان...

- يعالج المجلس الشعبي البلدي الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه عن طريق المداولات.
- يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة (5) أيام
- يعد المجلس الشعبي البلدي نظامه الداخلي ويصادق عليه في اول دورة.
- يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دور غير عادية بطلب من ثلثي(2/3) أعضائه.
- في حالة ظروف استثنائية مرتبطة بخطر وشيك او كارثة كبرى يجتمع المجلس الشعبي البلدي بقوة القانون.

✓ كما حدد قانون البلدية هذه الصلاحيات البلدية في المجالات التالية:

- التهيئة والتنمية.
- التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز.
- التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسباحة.
- النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية.[24]

الصلاحيات المحددة:[25]

يتناول المجلس الشعبي البلدي لمعالجة الصلاحيات المحددة التالية:

-انتخاب من بين أعضائه رئيسا للعهدة الانتخابية.

-تغيير اسم البلدية و/أو تحويل مقرها.

---

[23]- القانون العضوي رقم 16-10المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 اوت 2016، المتعلق بنظام الانتخابات. العدد 50, ص20.

[24]-عبد الوهاب بن بوضياف، معالم لتسيير شؤون البلدية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة -الجزائر، سنة 2014، ص ص 10-11، (بتصرف).

[25]- نفس المرجع السابق، ص ص 11-12، (بتصرف).

-ضم جزء من اقليمها إلى بلدية أخرى.

- الموافقة على جدول الأعمال المقترح من طرف الرئيس مع إمكانية إدراج نقاط إضافية.

- إحداث اللجان الدائمة بمداولة أغلبية أعضاء المجلس.

-تشكيل لجنة خاصة.

-المصادقة بالأغلبية المطلقة على قائمة نواب الرئيس.

-تعيين مستخلف للرئيس الذي حصل له مانع مؤقت وإذا استحال عليه القيام بذلك.

-رقابة رئيس المجلس الشعبي البلدي عند قيامه ببعض التصرفات الخاصة بأملاك وحقوق البلدية.

- تعيين المندوب البلدي.

-تحديد المرافق العمومية التي يعهد بها إلى المندوبية البلدية وتوفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية لسيرها.

-إحداث الملحقة الإدارية وتحديد مجال اختصاصها وتعيين لها مندوبا خاصا.

-تسيير أرشيف البلدية حسب الشروط المنصوص عليها في المواد 139 الى 143 من قانون البلدية.

-السهر على مسك وتحيين سجل الأملاك العقارية وسجل جرد الأملاك المنقولة.

-القيام بصفة دورية باتخاذ التدابير اللازمة من اجل تثمين الأملاك البلدية المنتجة وللمداخل وجعلها أكثر مردودية.

-قبول أو رفض الهبات والوصايا الممنوحة للبلدية أو مؤسساتها العمومية.

-تنظيم تسيير مراقبة الأسواق البلدية والأسواق المنتقلة والمعارض والعروض التي تنظم على اقليم البلدية.

-مراقبة تنفيذ ميزانية البلدية وعملياتها المالية.

3-3-1-2-صلاحيات لجان المجلس الشعبي البلدي:

- تكلف اللجان الدائمة بالمسائل التابعة لمجال اختصاص المجلس الشعبي البلدي (المادة 31/ ق ب) ومنها تحضير المداولات المقررة للدورة اللاحقة وإبداء الرأي بخصوص القضايا من اختصاص الهيئة التنفيذية للبلدية دون المساهمة في تنفيذ القرارات التي تبقى من اختصاص هذه الهيئة (تعليمة رقم 49 المؤرخة في 1999/07/11 لوزارة الداخلية والجماعات المحلية).

- يحدد رئيس المجلس الشعبي البلدي جدول الأعمال وتاريخ دورات المجلس ...بحضور ...رؤساء لجان الدائمة المعنيين عند الاقتضاء (المادة 06/ مرسوم تنفذي رقم 13-105 مؤرخ في 2013/03/17) و المتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي.
- اللجنة الخاصة بدراسة موضوع محدد يدخل في مجال اختصاص المجلس الشعبي البلدي.[26]

3-3-2-رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي (رئيس الهيئة التنفيذية) صلاحيات بصفته: **ممثل للبلدية** من جهة وصلاحيات بصفته **ممثلا للدولة** من جهة أخرى.[27]

- **ممثل للبلدية:** إشراف على تسيير إيرادات البلدية وميزانيتها، والسهر على تنفيذ قرارات المجلس الشعبي البلدي التي تخص تراب البلدية والسير الحسن لمصالحها واهدافها التنموية.
- **تمثيل الدولة:** يسهر على تطبيق سياسة الدولة التنموية ويخضع لسلطة الوالي اثناء أدائه لأعماله المكلف بها قانونيا، أيضا كونه ضابط الحالة المدنية والشرطة القضائية، أيضا مكلف بتطبيق القانون وحفظ النظام والامن والسلامة الصحية العمومية.[28]

3-4-هيئات الولاية: للولاية هيئتان هما:

- المجلس الشعبي الولائي.
- الوالي.[29]

3-4-1-الوالي وصلاحياته:

- **كممثل للولاية:**

-يسهر الوالي على نشر مداولات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها (المادة 102).

-يمثل الوالي الولاية في جمع أعمال الحياة المدنية والإدارية حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

---

[26]- نفس المرجع السابق، ص ص12-13.

[27]- نفس المرجع السابق، ص 13.

[28]-العقريب.بونوة، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، حالة بلدية القليعة، مذكرة ماستر، معهد تسيير التقنيات الحضرية، قسم تسيير المدن والتعمير، جامعة قسنطينة3، سنة 2015، ص14.

[29]- قانون 07/12، مرجع سابق، المادة الثانية.

ويؤدي باسم الولاية، طبقا لأحكام هذا القانون، كل أعمال إدارة الأملاك والحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية. ويبلغ المجلس الشعبي الولائي بذلك (المادة 105).

-يسهر الوالي على وضع المصالح الولائية ومؤسساتها العمومية وحسن سيرها ويتولى تنشيط ومراقبة نشاطاتها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما (المادة 108).[30]

كممثل للدولة:

-الوالي ممثل الدولة على مستوى الولاية. وهو مفوض الحكومة (المادة 110).

-يسهر الوالي على حفظ أرشيف الدولة والولاية والبلديات (المادة 120).

-الوالي هو الآمر بصرف ميزانية الدولة للتجهيز المخصصة له بالنسبة لكل البرامج المقررة لصالح تنمية الولاية (المادة 121).[31]

3-4-2-المجلس الشعبي الولائي:

3-4-2-1-تعريفه:

حسب المادة 16 من دستور1996" يمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"[32]، وهو جهاز مداولة على مستوى الولاية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصور الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في التسيير والسهر على شؤونهم ورعاية مصالحهم، من خلال تنفيذ المشاريع التنموية في مختلف القطاعات على مستوى الولاية.[33]

3-4-2-2-تشكيله:[34] يتغير عدد أعضاء المجالس الشعبية والولائية حسب عدد سكان الولاية الناتج عن عملية التعداد الوطني الرسمي الأخير.

---

[30]- نفس المرجع السابق.

[31] - قانون رقم 07/12، مرجع سابق.

[32]- دستور 1996، مرجع سابق، المادة 16

[33]- شويح. بن عثمان، مرجع سابق، ص 46.

[34] القانون العضوي رقم 16-10, نفس المرجع السابق, المادة 82.

جدول رقم 1.1: يمثل عدد أعضاء المجالس الشعبية الولائية حسب الكثافة السكانية.

عدد الأعضاء	عدد السكان
35 عضو	يقل عن 250.000 نسمة
39 عضو	250000 – 650.000 نسمة
43 عضو	650001 – 950.000 نسمة
47 عضو	950001 – 1.150.000 نسمة
51 عضو	1.150.001 – 1.250.000 نسمة
55 عضو	يفوق 1.250.000 نسمة

3-4-2-3-صلاحياته:

يمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين والتنظيمات ويتداول في مجال:

-الصحة العمومية وحماية الطفولة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

-السياحة.

-التربية والتعليم العالي والتكوين.

-الشباب والرياضة والتشغيل.

-السكن والتعمير وتهيئة إقليم الولاية

-الفلاحة والري والغابات.

-التجارة والأسعار والنقل.

-الهياكل القاعدية والاقتصادية.

-التضامن ما بين البلديات لفائدة البلديات المحتاجة والتي بجب ترقيتها.

-التراث الثقافي المادي وغير المادي والتاريخي

-حماية البيئة.

-التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

-ترقية المؤهلات النوعية المحلي.[35]

4-أجهزة وهياكل الرقابة التابعة للوالي:

يمارس الوالي سلطة رقابة على البلديات عن طريق أجهزة وهياكل الإدارة العامة للولاية التالية:

-رئيس الدائرة.

-مديرية التنظيم والشؤون العامة.

- مديرية الإدارة المحلية.

-المفتشية العامة في الولاية.[36]

✓ **رئيس الدائرة:**

لقد ورد في المرسوم التنفيذي رقم 94-215 المؤرخ في 1994/07/23 المحدد لأجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها ان رئيس الدائرة يمارس باسم الوالي الصلاحيات التالية:

1-"يساعد رؤساء الدوائر الوالي في تنفيذ القوانين والتنظيمات المعمول بها وقرارات الحكومة وقرارات المجلس الشعبي الولائي وكذلك قرارات مجلس الولاية.

ينشط رئيس الدائرة في هذا الإطار وينسق ويراقب اعمال البلديات الملحقة به..." (المادة 9).

2-يتولى رئيس الدائرة في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها، تحت سلطة الوالي وبتفويض منه، على الخصوص ما يلي:

- ينشط وينسق عمليات تحضير المخططات البلدية للتنمية وتنفيذها.
- يصادق على مداولات المجالس الشعبية البلدية حسب الشروط التي يحددها القانون والتي يكون موضوعها مايلي:
- الميزانيات والحسابات الخاصة بالبلدية والهيئات البلدية المشتركة في البلديات التابعة للدائرة نفسها.
- تعريفات حقوق مصلحة الطرق وتوقف السيارات والكراء لفائدة البلدية.

[35]- قانون 07/12، مرجع سابق، المادة 77.

[36]- عبد الوهاب بن بوضياف، مرجع سابق، ص ص 24-25.

- شروط الايجار التي لا تتعدى مدتها 9 سنوات.
- تغيير تخصيص الملكية البلدية المخصصة للخدمة العمومية.
- المناقصات والصفقات العمومية والمحاضر والإجراءات.
- يوافق على المداولات وقرارات تسيير المستخدمين البلديين باستثناء المتعلقة منها بحركات التنقل وانهاء المهام.
- يسهر زيادة عن ذلك، على الاحداث الفعلي والتسيير المنتظم للمصالح المترتبة على ممارسة الصلاحيات المخولة بموجب التنظيم المعمول به للبلديات التي ينشطها.
- يحث ويشجع كل مبادرة فردية او جماعية للبلديات التي ينشطها تكون موجهة الى انشاء الوسائل والهياكل التي من طبيعتها تلبية الاحتياجات الأولوية للمواطنين وتنفيذ مخططات التنمية المحلية"(المادة 10).[37]

مديرية التنظيم الشؤون العمومية:[38]

عملا بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 95 – 265 المؤرخ في 1995/09/06 المحددة لصلاحيات وقواعد تنظيم وتسيير مصالح التنظيم والشؤون العامة والإدارة المحلية فان مديرية التنظيم والشؤون العامة للولاية تعالج على الخصوص القضايا التالية للبلديات:

- تنظيم العمليات الانتخابية وتتولى التسيير الإداري للمنتخبين البلديين.
- السهر بالتنسيق مع المصالح المعنية على تنظيم السير الحسن لمصلحة الحالة المدنية وعلى المسك الجيد للسجلات والمحافظة عليها.
- السهر على تطبيق قوانين تنظيم الخدمة الوطنية.
- السهر على شرعية قرارات رئيس البلدية ذات الصفة التنظيمية.
- القيام بجمع وتدوين كل العقود الإدارية والمداولات.
- السهر على مسك نشرة العقود الإدارية البلدية.
- تراقب شرعية وصحة المداولات.

مديرية الإدارة المحلية: عملا بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 95 – 265 المؤرخ في 1995/09/06 المشار أعلاه، ان مديرية الإدارة المحلية للولاية تعالج على الخصوص القضايا التالية للبلديات:

- المصادقة على المداولات المتعلقة بالميزانية الأولية والميزانية الإضافية والحساب الإداري.

[37]– نفس المرجع السابق، ص ص25–26.

[38]– نفس المرجع السابق، ص 26.

- متابعة المسار المهني لأعوان البلدية بالتنسيق مع المصالح المعنية.
- تنشيط وتحسين تكوين البلدية.
- تنشيط ومتابعة تسيير ممتلكات البلدية.[39]

المفتشية العامة في الولايات: عملا بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 94 –216 المؤرخ في 06/09/ 1994 المتعلق بالمفتشية العامة في الولاية (المادة 2)، تقوم هذه الأخيرة تحت سلطة الوالي بمهمة عامة ودائمة لتقويم نشاط الاجهزة والهياكل والمؤسسات غير الممركزة واللامركزية والموضوعة تحت سلطة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والمتمثلة فيما يلي:

- تدارك النقائص واقتراح التصحيحات اللازمة والإجراءات التي من شانها ان تضاعف نتائج النشاط البلدي وتحسن نوعية الخدمات المقدمة لصالح المواطنين.
- السهر على الاحترام الدائم للتشريع والتنظيم المعمول بهما والمطبقين على مهام واعمال البلدية.
- القيام بكل تحقيق تبرره وضعية خاصة لها علاقة بأنشطة البلدية.[40]

خلاصة المبحث: من خلال هذا المبحث تحدثنا عن المفهوم العام للجماعات المحلية، وتعريفها حسب الدساتير والقوانين والمواثيق بالإضافة الى القانون الجديد (10/11) المتعلق بالبلدية و(07/12) المتعلق بالولاية مع ذكر هيئاتها وصلاحياتها والأجهزة وهياكل الرقابة التابعة للوالي.

[39]– نفس المرجع السابق، ص ص 26–27.

[40]– نفس المرجع السابق، ص 27.

المبحث الثاني

التنمية المحلية

تمهيد:

تعتبر التنمية المحلية عملية متكاملة الابعاد ومتعددة المستويات ومن اهم مستوياتها المستوى المحلي لشدة قربه من مصالح الافراد المحليين وتعامله المباشر معهم.

في هذا المبحث نقوم بالتعرف على التنمية المحلية والتقرب الأكثر من جوهرها ذلك من خلال تسليط الضوء على اهم القواعد الأساسية التي تقوم عليها، كما نسعى للوقوف على ابعادها واهدفها.

1-مفهوم التنمية:

ان مفهوم التنمية المحلية من ناحية اللغوية يعني شيء واحد وهو التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين، ومن ناحية اللغوية أيضا يختلف المقصود بمفهوم التنمية عن غيره من مصطلحات مثل النمو

فنمو الشيء يعني زيادته او تغيره الى حال أفضل، اما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي الى النمو، أي انه فيها عنصر التعدد والفعالية، وبالتالي فان العملية تشتمل على النمو والتغيير.

ويرى الأستاذ علي غربي ان " التنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مع عدم اهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الافراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة ".[41]

2-مفهوم التنمية المحلية:

نظرا لأهمية الموضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، وبذلك كانت هناك محاولات عديدة لتعريفها نذكر منها:

لقد عرفت التنمية المحلية بانها عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم فجوهر التنمية هو الكيفية التي يعالج بها المجتمع مشكلاته.

[41]-خيضر.خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق، أطروحة نيل دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، سنة 2011، ص ص 6 و8.

ويمكن تعريف التنمية المحلية على انها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية لارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.[42]

3-ابعاد التنمية المحلية:[43]

ا-البعد الاقتصادي: تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع او القطاعات الاقتصادية التي يمكن ان تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي او الصناعي او الحرفي...

ب-البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على ان الانسان يشكل جوهرة التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع افراد المجتمع، بالإضافة الى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب فالاتخاذ القرار بكل شفافية...

ج-البعد البيئي: يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث كل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف اما حالة تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي الى تدهور النظام البيئي، وفي الأخير يمكن الجزم بان التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الابعاد الثلاث الاجتماعية الاقتصادية والبيئية حتى تعود بالنفع العام على المجتمع.

4-اهداف التنمية المحلية: تتمثل اهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة الى حالة المشاركة الفاعلة.
- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية الى الحداثة.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الابداع، والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

[42]-هشام. رضوان، إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر، دراسة لمديرية الموارد المائية بولاية ورقلة، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، سنة 2013، ص ص 19-20.

[43]- نفس المرجع السابق، ص ص 21-22.

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة او في مراكز الجذب السكاني.
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.[44]

5-القواعد الأساسية للتنمية المحلية:[45]

تحدد اهم القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية المحلية حسب راي الباحثين في هذا المجال، كما يلي:

- **مشاركة افراد المجتمع المحلي:** ان مشاركة افراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية يعتبر من اهم مبادئ التنمية حيث يستوجب اثارة وعي افراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من اجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية.
- **توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي:** حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الافراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجياتهم المستعجلة، ذلك ان اشباع الحاجات يزيد من ثقة الافراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من اجل إنجاح المشروعات التنموية.
- **تكامل المشروعات والخطط التنموية:** يعني ذلك ان لا تفصل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية عن بعضها البعض، حيث يعني هذا ان تعمل هذه المشروعات والخطط، على القضاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة شاملة ومتكاملة.
- **الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة:** يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية او الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي، حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية، لأنها تعمل على تقبيب التكاليف وحسن تسير المشروعات.
- **ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي:** تحث هذه القاعدة على عدم الاكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها وانما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي، سواء المادي او في مجال الخبرة الفنية والتقنية عند تخطيط او تنفيذ مشروعات التنمية المحلية وذلك من خلال اعداد فنيين وتدبير النفقات وتوفير الأجهزة الحديثة...
- **الاسراع بالنتائج المادية الملموسة:** وفقا لهذه القاعدة نجد ان بعض العاملين في ميادين التنمية المحلية يرون ضرورة التركيز على الخدمات سريعة النتائج، كالخدمات الطبية والصحية والمشروعات

---

[44]– خيضر .خنفري، مرجع سابق، ص28.

[45]–محمد.خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، سنة 2011، ص ص 101-105.

الاقتصادية ذات العائد السريع، التي تلبي حاجات ضرورية بالنسبة للأفراد المحليين وفي مقابل ذلك الابتعاد الكلي على المشروعات طويلة المدى ذات التكلفة الكبيرة والمدى الزمني الطويل.

- **توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع:** تشكل هذه القاعدة مبدا أساسيا في التنمية المحلية، حيث يمكن للقيم التقاليد والتصورات القائمة بين افراد المجتمع المحلي ان تشكل عائقا كبيرا امام المشروعات التنموية، كما يمكن ان تشكل حافزا وعاملا مدعما لنجاح هذه المشروعات، إذا تم حسن استغلالها واخذها بعين الاعتبار عند تخطيط وإنجاز أي مشروع من مشروعات التنمية المحلية.
- **التقويم:** يعتبر التقويم المستمر من اهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي، لما يوفره من إمكانية التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها واهم الصعوبات التي توجهها وذلك ما يسهل ويسرع تداركها والعمل الفوري على حلها، كما يوضح التقويم مدى تغير الذي طرا على الافراد من جراء اشراكهم في عمليات التنمية المحلية وكذلك يسهل التعرف على مدى التغير، الذي طرا على البيئة المحلية من جراء نفس العملية.

6-مظاهر التنمية المحلية:[46] للتنمية المحلية مظاهر عدة سواء متعلقة بالإدارة او المواطن والعلاقة بينهما والتي يمكن توضيحها كالاتي:

- **توفر الخدمات الاجتماعية:** ان الغرض من انشاء أي إدارة لخدمة المواطن وذلك لتقديم خدمات لكافة فئات وشرائح المجتمع وتوفير مختلف التجهيزات الملائمة في مختلف المرافق التي تقدم خدمات وكذا مراعاة حسن استقبال في توفير تلك الخدمات مع التركيز على السيكولوجي للمواطن.
- **توازن بين الموارد والنفقات:** حيث تتوفر لدى الجماعات المحلية الموارد المالية الكافية وانسجامها مع النفقات التي تعرف ارتفاع وانخفاض مستمر، وهنا يبرز هذا التوازن الذي يعتبر من أبرز المظاهر للتنمية المحلية كما يعتبر المورد المالي كأداة لتسيير الجماعات المحلية ونخص بالذكر البلديات.
- **استعمال وتوفر التقنيات الحديثة:** يقصد بذلك توفر كافة الوسائل الحديثة على مستوى الإدارة المحلية وذلك بهدف تسيير الشؤون المحلية باحترافية وكفاءة عالية مع التكوين الجيد للموظفين لتعامل مع هذه التقنيات الحديثة بطريقة جيدة تسهل سير الإدارة.

خلاصة المبحث: من خلال هذا المبحث تواصلنا الى تقديم مفهوم عام للتنمية، وإعطاء مفهوم التنمية المحلية وتطرقنا الى تحديد قواعد التنمية الأساسية مع ذكر ابعادها وأهدافها.

[46]- هشام. رضوان، مرجع سابق، ص 27.

خلاصة الفصل:

يمكن القول من خلال هذا الفصل ان الإدارة المحلية في الجزائر عرفت تغيرات في المنظومة القانونية والتي تبرز في تطور أسلوب التنظيم الإداري لها في إطار اللامركزية الإدارية بحيث نجد ان هناك اليات قانونية اتبعتها الدولة الجزائرية لإرساء دائم نظام اداري لامركزي يكون في مستوى تطلعات الافراد.

إدارة الجماعات المحلية في الجزائر من منطلق سير عمل المجالس المحلية، وفي إطار السياسة المحلية المرجوة والتي من أولوياتها احداث التنمية المحلية من اجل تحسين الظروف المعيشية لافراد المجتمع بغض النظر عن الجماعة المحلية سواء ولاية كانت او بلدية فلكل منها اختصاصاتها في حدود ما خول لها القانون واجاز لها العمل في اطاره.

كما لابد من ان تكون الرقابة الوصائية من طرف السلطة الوصية على الهيئات المحلية في حدود العمل لتحسين منظومة سير وعمل المجالس المحلية مع إعطائها استقلالية أكبر في إدارة الشأن المحلي.

الفصل الثاني: تمويل التنمية المحلية

المبحث الأول: الوسائل المالية الداخلية

المبحث الثاني: الوسائل المالية الخارجية

مقدمة الفصل:

تقوم الجماعات المحلية في سبيل تحقيق التنمية المحلية بالعمل الدائم والمستمر من اجل تقديم الخدمات المختلفة ذات الطابع الحلي في عديد من المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها، بالإضافة الى إقامة المشروعات اللازمة لإشباع حاجات السكان في المجتمعات المحلية لتقديم عدد من السلع المطلوبة لهؤلاء السكان.

ان القيام بهذه المهام والادوار يتطلب وجود جهاز تمويل فعال يضمن تمويل الجماعات المحلية بما تحتاجه من موارد، وعموما فان جهاز تمويل التنمية المحلية في الجزائر يشمل المصادر المالية المتاحة على المستوى المحلي، بالإضافة الى المصادر التي يمكن الحصول عليها من جهات غير محلية، والتي تصنف حسب العديد من المختصين في مجال المالية العامة الي مصدرين اساسين:" مصادر داخلية (محلية او ذاتية) وأخرى خارجية".[47]

[47]–خيضر .خنفري، مرجع سابق، ص99.

المبحث الأول

الوسائل المالية الداخلية

تمهيد:

تحتاج الجماعات المحلية لتغطية الوظائف المتعددة التي تتولاها في مختلف الميادين المنوطة بها الى موارد ذاتية ثابتة، تضمن لها نجاح دورها في النهوض الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، فالاستقلال المالي يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية لتتمكن من أداء الاختصاصات الموكلة اليها.

1-التمويل المحلي:

يعرف التمويل المحلي بانه مجموعة الإجراءات والوسائل المحددة بالقانون والتي تمكن الهيئة المحلية من تنفيذ مخططاتها في التنمية المحلية.

كما يعرف بانه كل الموارد المتاحة التي يمكن توفرها من مصادر المختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بصورة تحقق أكبر معدلات التنمية عبر الزمن، وتعزز من استقلالية السلطة المحلية عن الحكومة المركزية.[48]

1-1-شروطه:

هناك عدد من الشروط يجب توفرها في المورد المالي المحلي، وهي:

- محلية المورد: يقصد بمحلية المورد ان يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلته: مثال الموارد المحلية الضريبة على العقارات.
- ذاتية المورد: هي استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها.
- سهولة إدارة المورد: ويقصد به تيسير وعاء المورد وتخفيض تكلفة تحصيله.[49]

[48]-محمد الطاهر غزيز، اليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2011, ص 93.

[49] – خيضر. خنفري، مرجع سابق، ص32.

2-إيرادات البلدية لتمويل التنمية المحلية:---

2-1-المصادر المالية الذاتية[50]: ويمكن ان نلخصها في الجدول التالي

جدول رقم2.2: المصادر المالية الذاتية للبلدية

2-1-1-المداخيل الجبائية والرسوم									
ا-الضرائب والرسوم المباشرة				**ب-الضرائب والرسوم الغير المباشرة**					
التعيين	**الدولة**	**الولاية**	**البلدية**	**FCCL**	**التعين**	**الدولة**	**الولاية**	**البلدية**	**FCCL**
النشاط المهني TAP	/	**%29,41**	**%65,10**	**%5,49**	**عقود التعمير**	/	/	**%100**	/
رسم التطهير	/	/	**%100**	/	**الإعلانات والصفائح المهنية**	/	/	**%100**	/
العقار TFPB/TFPNB	/	/	**%100**	/	**الحفلات ورسم الاقامة**	/	/	**%100**	/
الدفع الجزافي	/	/	**%100**	/	**القيمة المضافةTVA**	**%85**	/	**%5**	**%10**
الضريبة على الممتلكات	**%60**	/	**%20**	**%20**	**تاوة الرعي**	**%30**	/	**%70**	/
					أرباح المناجم	**%30**	/	**%3**	**%67**

- **<u>رسم العقاري:</u>** هي ضريبة تأسست بموجب الامر83/76 المؤرخ في 02/06/ 1976, وهو ضريبة سنوية تدفع لصالح البلدية وتتعلق بالملكيات المبنية وغير المبنية الموجودة على التراب الوطني.
- **<u>رسم التطهير:</u>** هي ضريبة غير مباشرة، أسس هذا الرسم بموجب قانون 12/80 الصادر بتاريخ 1980/12/31 وهي ضريبة سنوية تدفع من طرف كل شخص له ملكية مبنية او مستعمل للملكية عن طريق التأجير لصالح البلدية مقابل الخدمات التي تقدمها في رفع القمامات.

[50]– العقريب.بونوة، مرجع سابق, ص 28.

- **الرسم الخاص بالإعلانات والصفائح المهنية:** رسم غير مباشر، استحدث بموجب المادة 56 من قانون المالية لسنة 2000, حيث تم انشاء رسم خاص بالإعلانات والصفائح, باستثناء تلك المتعلقة بالدولة والجماعات الاقليمية والحاملة لطابع الإنساني.
- **الرسم الخاص على رخص البناء:** رسم غير مباشر، استحدث بموجب المادة 66 من قانون المالية لسنة 2000.
- **حقوق الحفلات والتكريمات:** رسم غير مباشر يفرض على الحفلات الغنائية والموسيقية والعائلية، ويدفع هذا الرسم الى المحاسب البلدية كاملا قبل بداية الاحتفال.
- **الدفع الجزافي:** ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والهيئات في الجزائر والتي تمارس نشاط معين في الجزائر، وهذا طبقا لنص المادة 208 الفقرة الأولى من قانون الضرائب والرسوم المماثلة.
- **الرسم على النشاط المهني:** تم تأسيس الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 1996 في مادته 21, جاء لتعويض رسمين سابقين وهما: الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري.[51]

2-2-2-الموارد الغير الجبائية:[52]

- **مداخيل الممتلكات :** حاصل دائم لكراء او استغلال عقار الجماعات المحلية
- **منتوج الاستغلال :** حاصل الخدمات او الكراء او الاستغلال الأملاك المنقولة واتاوات وتعويضات (حقوق الوزن والكيل والسعة والذبح وختم اللحوم واستغلال غرف التبريد ومخازن المنتوجات الفلاحية وتكاليف التطهير والتعقيم والمراقبة الصحية واستغلال الأرصفة والحجر على السيارات وحقوق تسليم العقود).
- **الناتج المحلي :** حاصل المدخرات البنكية والأسهم والودائع والمردودية وحصة الأرباح التي تحققها من مرافقها ذات الطابع الصناعي والتجاري.

خلاصة المبحث: من خلال هذا المبحث نلاحظ ان البلدية تعتمد على وسائل مالية داخلية والتي تتمثل في مداخيل جبائيه ورسوم (مباشرة وغير مباشرة) ومداخيل غير جبائية وذلك من اجل الدفع بعجلة التنمية.

[51]-خيضر.خنفري، مرجع سابق، ص ص 102-105 و109-110, (بتصرف).

[52]- العقريب.بونوة، مرجع سابق، ص 28.

المبحث الثاني

الوسائل المالية الخارجية

تمهيد:

ان الوسائل المالية الخارجية للجماعات المحلية توافرها مسالة ضرورية لكن في حدود معينة مع التقليل من الاعتماد عليها تدريجيا مع تقدم عملية التنمية المحلية.

في هذا الإطار وللاستجابة للحاجيات المحلية في مجال التنمية، وضعت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال وسائل خاصة لتمويلها تمثلت في:

-المخططات البلدية للتنمية.

- الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

-المخططات القطاعية غير الممركزة.

-القرض البنكي.

1-دور المجالس الشعبية في اعداد وتنفيذ المخططات التنموية:

1-1-دور المجلس الشعبي البلدي في اعداد وتنفيذ المخططات التنموية:

1-1-1-تعريف المخططات البلدية للتنمية:

هي عبارة عن مخططات شاملة للتنمية في البلدية جاءت لتكريس مبدا اللامركزية، مهمتها توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، تشمل هذه المخططات التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية، وقد عرفها مرسوم رقم 73/136 الصادر في 09 اوت 1973 المتعلق بتسيير وتنفيذ مخططات البلدية, بانها برامج اعمال قصيرة المدى تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني.

وتنجز هذه المخططات بمراحل سنوية، حيث على كل بلدية القيام بإنجاز مشاريع المخططات البلدية للتنمية الخاصة بها وعرضها على موافقة الوصاية(الولاية).[53]

1-1-2-الهياكل والمؤسسات التي تساهم في الاعداد والتنفيذ:

- المجلس الشعبي البلدي.

[53]- خيضر.خنفري، مرجع سابق، ص 122.

- رئيس المجلس الشعبي البلدي (وهو مسير المشاريع).
- القابض البلدي (هو المحاسب المفوض والمعين للبلدية من طرف وزارة المالية).
- رئيس الدائرة (التنشيط والتنسيق بين البلديات).
- اللجنة التقنية المنشاة على مستوى الدائرة.
- امين خزينة الولاية (محاسب الدولة تعينه وزارة المالية).
- الأقسام التقنية.
- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية: دورها وضع ومتابعة المشاريع.
- مديريات المجالس التنفيذية للولاية ودورها رسم او وضع مخطط بياني قطاعي، وكذا التنسيق ومساعدة التقنية.
- الوالي هو الامر بالصرف الرئيسي.
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية الدراسات والتنمية المحلية، وهي وصاية الجماعات المحلية دورها تنشيط، دراسة ومتابعة المخططات التنمية المحلية وبرامج التنشيط المحلي.
- وزارة المالية: تضمن التوازن الميزاني والمراقبة المالية.[54]

1-1-3-اعداد المخطط البلدي للتنمية:

لم ينظم المرسوم 73-136 (يتعلق بتسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية), عملية اعداد المخطط البلدي للتنمية، وهي صلاحية المجلس الشعبي البلدي، حيث يقوم الرئيس بمساعده المصالح التقنية بحصر وتحديد الاحتياجات المحلية ثم تحضير البطاقات التقنية لكل مشروع او عملية تلبي هذه الاحتياجات التي تتمحور أساسا حول التزويد بماء الشرب والتطهير والطرق والشبكات وفك العزلة، يحدد المجلس الأولويات ويصادق على مخطط الذي يبقى مجرد اقتراحات، وفي الواقع يتدخل رئيس الدائرة كممثل للوالي في اعداد وتحضير المخطط وهذا ما جاء في المادة 10 الفقرة الأولى من المرسوم 94-215 المحدد لأجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها.

يبلغ المخطط البلدي للتنمية للوالي، الذي يحدد أولويات المخطط وعمليات الجديدة بالتمويل بمساعدة مجلس الولاية، ثم يطلب الاعانات المالية اللازمة لتنفيذ المخططات البلدية من السلطات المركزية، والتي تقررها الدولة اجمالا في إطار قانون المالية تحت عنوان المخططات البلدية للتنمية، ثم تخصص لكل ولاية برخصة برنامج شاملة، وتبلغ الى الولاة رخص البرامج المعتمدة للمخططات البلدية للتنمية.

[54]-نفس المرجع السابق، ص 123.

يظهر بوضوح ان الوالي هو صاحب القرار في منح الاعتمادات للعمليات المسجلة في المخطط البلدي للتنمية ويبقى دور المجلس هو اقتراح العمليات فقط.[55]

1-1-4-تنفيذ المخطط البلدي للتنمية:

يبلغ الوالي رئيس المجلس الشعبي البلدي والمحاسب البلدي بالاعتمادات المخصصة للعمليات المدرجة في المخطط البلدي الموافق عليها، ومن هنا يبدا تنفيذ المخطط البلدي للتنمية بعد ان يسجل المجلس الشعبي البلدي الجدول البلدي المرسل اليه من طرف الوالي والذي يعد وثيقة الميزانية الأساسية لإنجاز المخطط البلدي للتنمية.

يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي المسؤول عن تنفيذ المخطط البلدي للتنمية، بمساعدة المصالح التقنية ينجز جميع الدراسات المتعلقة بعملية المخطط ويعقد الصفقات المتعلقة بها ويملك خيارات في إنجازها عن طريق الاستغلال المباشر للبلدية او عن طرق مقاولات او مؤسسات عمومية محلية.

يلتزم رئيس المجلس الشعبي البلدي بالنفقات في حدود رخص البرامج المحددة له من طرف الوالي، ويقوم بتصفية النفقات ويأمر بصرفها وفقا لتدرج الاشغال.

يجدر بنا الإشارة الى ان رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يعد امرا ثانويا بالصرف على اعتبار

ان المادة الثانية من المرسوم 73-135 تنص على ان الوالي يعد الامر بالصرف الوحيد في الولاية في العمليات التي تنجز على حساب ميزانية الدولة.

يخضع المجلس الشعبي البلدي في تنفيذه للمخطط البلدي للتنمية الى رقابة مشددة من طرف الوالي، فلا يجوز له التعديل في رخص البرامج لعملية ما الا بموافقة الوالي الذي له حق التعديل في حدود الاعتمادات الكلية للمخطط، كما يعلم الرئيس الوالي دوريا عن تقدم الاشغال في العمليات المدرجة واستغلال الاعتمادات المخصصة لها، ويمكن للوالي ان يسحب جزئيا او كليا الاعتمادات المخصصة لعملية ما والتي لم يتم تصفيتها إذا رأى ان شروط إنجازها قد لا تؤدي الى الانتفاع الكلي او الجزئي بهذه الاعتمادات في نهاية السنة المالية.[56]

1-1-5-أهدافه:

- ✓ **قصيرة المدى:**

[55]- احمد. سي يوسف, تحولات اللامركزية في الجزائر حصيلة وافاق، رسالة ماجيستير, كلية الحقوق, فرع تحولات الدولة, جامعة مولود معمري تيزي وزو, سنة 2013, ص ص 102-103

[56]- نفس المرجع السابق، ص ص 103-104

- التقليل او القضاء على الزحف الريفي.
- محاولة تدارك نقائص برامج التنمية المحلية السابقة خاصة مركزية تسيير الاعتمادات والعراقيل الناجمة عنها.
- تسهيل تنفيذ جميع العمليات المسجلة في المخططات البلدية للتنمية.

✓ **متوسطة المدى:**

- محو الاختلالات الجهوية بين البلديات.
- تحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة في المناطق الفقيرة (التي تعاني من نقص الهياكل الاقتصادية والتجهيزات الجماعية).

✓ **طويلة المدى:**

- تطوير المبادرات المحلية والبحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء لتدخل المركزي.
- دمج البلدية في مسار التخطيط الوطني.[57]

1-2-دور المجلس الشعبي الولائي في اعداد وتنفيذ المخططات التنموية الولائية:

1-2-1-تعريف المخططات التنموية للولاية:

هي مخططات ذات طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذه المخططات باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذها، ويكون تحضير المخططات القطاعية بدراسة المشاريع المقترحة على مستوى المجلس الولاية.

1-2-2-المتدخلون في تحضيره: تبرمج المخططات القطاعية بحضور:

- ممثل عن وزارة الصحة.
- ممثل عن وزارة الاشغال العمومية.
- ممثل عن وزارة التربية.
- ممثل عن وزارة الشباب والرياضة.
- ممثل عن وزارة الثقافة والاتصال.[58]

[57] – خيضر.خنفري، مرجع سابق، ص ص 123-124.

[58]– نفس المرجع السابق، ص 127.

1-2-3-اعداد المخططات التنموية الولائية:

يختص المجلس الشعبي الولائي كما رأينا سابقا بأعداد المخطط التنموي للولاية وفيه يحدد برنامج التجهيز المتعلق بالولاية واولويات التنمية فيها، ويناقش المجلس ميزانية الولاية ويصوت عليها التي يمكنه من خلالها ادراج مشاريع وعمليات في التجهيز الرامية الى التنمية بالولاية.

غير ان الملاحظ ان المجلس يكتفي بالدراسة لما تم الاعداد له من طرف مصالح الوالي، فدوره منعدم في مرحلة الاعداد وبالتالي فان معالم المخططات والميزانية أيضا يتحكم فيها الوالي والأجهزة التي توجد تحت سلطته كمديرية الإدارة المحلية ومديرية التخطيط والمصالح الخارجية غير الممركزة.

يتم تسجيل العمليات التنموية في الولاية، في ميزانية التجهيز للولاية او وفق مخطط القطاعي غير الممركز، بالنسبة لميزانية الولاية والتي يصادق المجلس الشعبي الولائي عليها ويمكن التحكم فيها نسبيا، عن طريق التعديل والاقتراح، لا تسجل فيها عادة الا العمليات البسيطة والصغيرة نظرا لضئالة الميزانية والتي لا تسمح بتسجيل مشاريع كبرى وكثيرة، فنجد غالبا انها توجه لمساعدة البلديات في برامجها التي لا تتطلب أموال كبيرة.[59]

1-2-4-تنفيذ المخططات التنموية الولائية:

تسجل غالبية المشاريع التنموية والعمليات المهمة في المخططات القطاعية غير الممركزة، والتي تسجل عن طريق الوالي وتعد وتنفذ عن طريق المديريات القطاعية المختلفة تحت سلطته، وتمويلها مركزي يتم عن طريق وزارة المالية في ميزانية الدولة.

هذا النوع من المخططات ورغم انه نظريا يتم وفق المخطط التنموي للولاية الذي يصادق عليه المجلس الشعبي الولائي، الا ان دوره في اعدادها او تنفيذها او متابعتها شبه منعدم بل وتخرج تماما عن سيطرته، فالوالي غير ملزم تماما بموافقة المجلس الشعبي الولائي ولا يخضع لرقابته ويكتفي بالإعلام وفق نص قانون الولاية دون ان يكون مسؤول امامه، فيطلع المجلس عن وضعية الولاية بصورة عامة عن طريق تقارير القطاعات المختلفة التي تناقش على مستوى المجلس وتأخذ ملاحظات أعضائه واقتراحاتهم دون إلزام.[60]

1-2-5-أهدافها:

- تنمية الاستثمار.
- البحث عن التوازن بين الموارد المحلية والموارد الوطنية.
- تنمية القطاع الإنتاجي للاستجابة للحاجيات المحلية.

---

[59]-احمد. سي يوسف، مرجع سابق، ص 105.

[60]- نفس المرجع السابق, ص 106.

- خلق مناصب شغل جديدة.
- تحسين مستوى الاستجابة للحاجيات الاجتماعية خاصة في مجال السكن، التعليم، الصحة.
- فك العزلة عن المناطق النائية.
- تحقيق التناسق بين البرامج المسطرة على المستوى المركزي وتلك المسطرة على المستوى المحلي.[61]

2-القروض:

تمثل مورد اخرا لتمويل مشاريع التنمية المحلية حيث تسدد اشغال التجهيز والانجاز والدراسات من ميزانية التجهيز والاستثمار، وإذا اقترضت البلدية يتم تسديد راس مال الدين بفضل إيراداتها من الاستثمار والمتمثلة في:

- مساهمات المتعهدين في نفقات التجهيز العمومية عن طريق رسوم محلية للتجهيز التي تتراوح بين 1% الى 5% من قيمة العقار والأرض المعدة للبناء.
- اعانات الدولة عن طريق تقديم مساعدات نهائية
- القروض المحتملة لدى مؤسسات مالية من الدولة عن طريق مساعدات مؤقتة.[62]

3-الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

يعد صندوق المشترك للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي, ويخضع مباشرة لوصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مهمته الأساسية تسيير وتمويل صندوق تضامن وصندوق ضمان البلديين (وكذلك الولائيين) المنصوص عليهما في المواد من 166 الى 169 من قانون البلدية، والتي تتكفل بدورها بتمويل ميزانية البلدية وتغطية النقص في المحاصيل الجبائية, وكذلك يقوم الصندوق بتقديم المساعدات المباشرة للجماعات المحلية خاصة اعانة التجهيز والاستثمار بهدف دعم برامج التنمية المحلية وتقدر نسبتها في 40%موزعة بين البلديات.[63]

4-الإعانات المالية:

تدفع الإعانات من قبل الدولة في ظروف استثنائية لصالح الجماعات المحلية، بغرض تدعيم وتشجيع هذه الأخيرة للتكيف مع الاختيارات الوطنية للتنمية، وكذا توفير التجهيزات اللازمة لحسن سير الجماعة المحلية، وقد تضمنت نصوص الجماعات المحلية هذه الإعانات.[64]

---

[61] – خيضر .خنفري، مرجع سابق، ص 128.

[62] – شويح. بن عثمان، مرجع سابق، ص 109.

[63]–محمد الطاهر. غزيز، مرجع سابق، ص 99.

[64] – شويح. بن عثمان، مرجع سابق، ص 112.

5-الهبات والوصايا:

- لرئيس المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية قبولها او رفضها.
- ان لا تكون مثقلة بأعباء وشروط حتى لا تمس باستقلالية الجماعات المحلية.
- قد يكون مصدرها حكوميا او شخصا طبيعيا او معنويا.
- هذه الموارد ظرفية غير منتظمة ولا مستقرة، وغير مقيدة في ميزانية البلدية والولاية.[65]

خلاصة المبحث:

من خلال هذا المبحث نستخلص ان المجلس الشعبي البلدي ورئيسه لا يتصرفان كليا بالمخطط التنموي للبلدية لا من حيث الاعداد ولا من حيث التنفيذ اذ يخضعان لرقابة الوالي.

ان المجلس الشعبي الولائي مهمش في انتقاء العمليات التنموية وتنفيذها بصورة فعالة.

[65]-نفس المرجع السابق، ص ص 112-113، (بتصرف).

خلاصة الفصل:

التسيير الأمثل للجماعات المحلية يقتضي بذل كل الجهود الممكنة وتسخيرها في خدمة الصالح العام وهذا بضرورة في إيجاد مختلف السبل لمعالجة المشاكل الإقليمية البحثة بهدف نجاح برامج وخطط التنمية التي تتطلب المتابعة المستمرة من طرف السلطات المحلية.

ضرورة الاستثمار في المشاريع ذات العوائد والارباح والتي تمكن من توفير مداخيل للجماعات المحلية وعدم الاعتماد على اعانات الدولة التي تؤدي الى عرقلة السير الحسن لتطور المشاريع.

تتكمل علاقة الجماعات المحلية بالتنمية من حيث ان الإدارة هي المسؤولة عن تحقيق الأهداف المرجوة لخطة التنمية من خلال حسن استغلال واستخدام الموارد المحلية المادية والبشرية.

الفصل الثالث: واقع التنمية المحلية ببلدية مازونة

المبحث الأول: بلدية مازونة ضمن اطارها العام

المبحث الثاني: المشاريع التنموية لبلدية مازونة للفترة

2010 -2017

مقدمة الفصل:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال الى المرحلة الراهنة اهم تقسيمين اداريين للإقليم، الأول في سنة 1974 بمقتضى الامر الصادر في02 جويلية 1974 وتضمن استحداث 31 ولاية و704 بلدية و160 دائرة، حيث كان يهدف هذا التقسيم إيجاد التوازن الإقليمي والتقليل من حدة الفوارق بين بلديات الوطن، وكان الهدف النظري منه خلق بلديات متجانسة بحصرها في حدود ولايات تتمتع باكتفاء ذاتي في جميع الميادين، لكن الواقع اظهر عيوبا حالة دون ذلك، فجاء التقسيم الإداري لسنة 1984 بمقتضى قانون رقم 09/84 المؤرخ في 04 فيفري 1984 ليرتفع عدد الولايات في الجزائر الى 48 ولاية و 1541 بلدية و 742 دائرة.

جاء هذا التقسيم نتيجة لكثافة الشبكة العمرانية ونموها السريع وكذا التزايد المتسارع للسكان، مما فرض على الدولة التوجه الى تحسين الأداء الإداري لتسهيل تنمية المناطق المتخلفة وتنظيم المجال فيها نحاول من خلال دراسة حالة بلدية مازونة ابراز واقع التنمية المحلية للفترة 2010-2017 مع استخلاص اهم معيقات التنمية في البلدية.

من اجل الخروج باقتراحات وحلول للمعيقات والمشاكل التي تواجه البلدية في مسارها التنموي نقوم بتحليل عام لبلدية مازونة وكذلك تحليل مسار الاستثمارات العمومية الخاصة بالمخطط البلدي للتنمية، والتمويل الذاتي من ميزانية البلدية، وصندوق المشترك للجماعات المحلية وهذا للفترة الممتدة من 2010 الى 2017.

المبحث الأول

بلدية مازونة ضمن اطارها العام

تمهيد:

بعدما تطرقنا الى الجانب النظري للجماعات المحلية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المحلية المنشودة تلك التنمية التي تستوجب استفاء متطلبات النهوض بالفرد على جميع الأصعدة على اعتبار انه محور العملية التنموية ككل, وهي الخطوة التي تؤدي لبناء مجتمع متكامل يحدو لبلوغ وحدة محلية وجماعة إقليمية قادرة على قيادة البرامج التنموية, وهذا ما نستكمله في الشق الميداني من البحث والذي سنعرض من خلاله بالتحليل لواقع العمل البلدي وحصيلة إنجازات العملية التنموية للجماعات المحلية وخاصة في هذا المبحث نقوم بالتعرف على حجم الإمكانيات الطبيعية والسكانية والسكنية.

1-تقديم عام لولاية غليزان:[66]

تقع ولاية غليزان على الخط الوطني الرابط بين الجزائر العاصمة وعاصمة الغرب الجزائري وهران مما أهلها ان تكون همزة وصل بين الغرب والوسط والشرق والجنوب فهي بذلك تحتل موقع استراتيجي ممتاز.

1-1-نبذة تاريخية عن الولاية:

-جاء في كتاب ابن خلدون ان أصل السكان امازيغي وتعني تسميتها الهضبة الحارة، عرفت تحت اسم مينا نظرا لوجود واد مينا بالمنطقة القديمة.

-استخدمها الانسان ما قبل التاريخ سكنا ومستوطنا له، ويتفق المؤرخون على ان تاريخ غليزان يعد ما بين سنتي 203 و213 ق.م.

-الحضارات التي مرت بها هي:

ا-**الحضارة الرومانية:** سكنها الرومان سنة 40 ق.م ودامت 5 قرون، أطلقوا عليها تسمية "اغيل ايزان"، وتعني السهل المحروق.

ب-**الحضارة الإسلامية:** اعتنق سكانها الإسلام بمجيء موسى بن نصير سنة 719 -720 م، واهم القبائل التي سكنتها خلال هذه الحضارة هي: قبائل مغراوة، قبائل هوارة.

[66]-المطبوعة الخاصة بالملتقى الوطني حول الشيخ الرماصي واعلام غليزان.

ج-الحضارة العثمانية: دخول الاتراك اليها سنة1517م بقيادة بابا عروج واتخذ مدينة مازونة عاصمة للغرب.

د-فترة الاستعمار: دخلها الفرنسيون سنة 1843 وأول دفعة للمعمرين سنة 1853 م.

1-2-الموقع الجغرافي والإداري:

تقع ولاية غليزان في شمال الغربي للجزائر تبعد عن العاصمة حوالي 330 كلم وعن مدينة وهران ب 100 كلم وتمتد على رقعة جغرافية مساحتها 4851,21 كلم^2 معظمها أراضي فلاحية خصبة وبذلك تعتبر ولاية فلاحية ويحدها:

- رقا ولاية الشلف.
- غربا ولاية معسكر.
- شمال ولاية مستغانم.
- جنوبا ولايتي تيسمسيلت وتيارت.

خريطة رقم 01

بلدية مازونة : خريطة الموقع

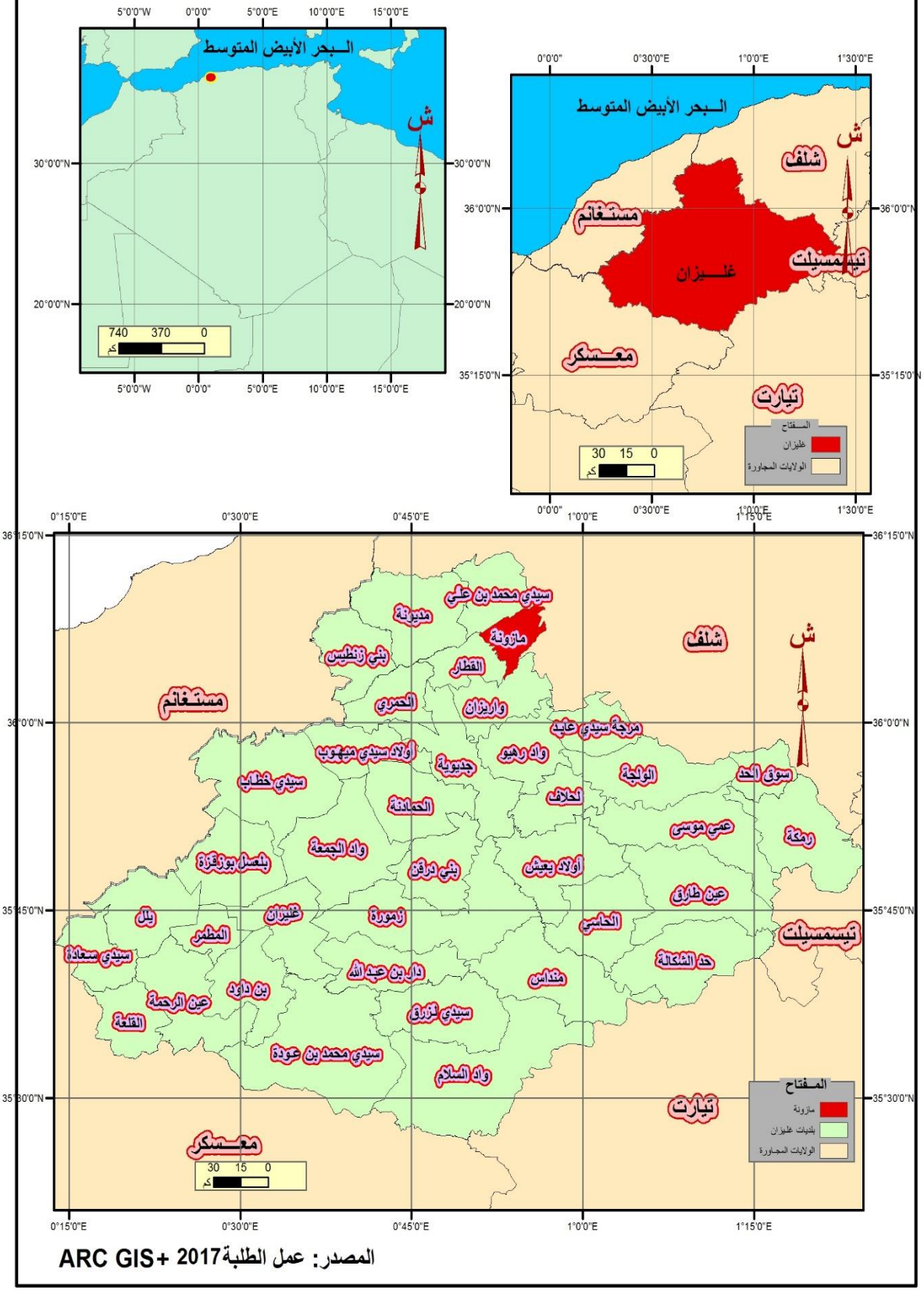

المصدر: عمل الطلبة2017 +ARC GIS

2-تقديم عام لبلدية مازونة:

2-1-التعريف بمدينة مازونة:

اثناء النزول العثماني بالجزائر، جلبت مازونة انظار الاتراك بسبب موقعها الجغرافي الهام، وطاقتها الاقتصادية، وسمعتها الفكرية والأدبية، فبموجب التنظيم الإداري الذي عرفته الجزائر سنة 1562م والقاضي بتقسيم البلاد الى 3 مقاطعات عرفت بالبايليك منها بايليك الغرب وعاصمته مازونة وهناك رسالة من داي الجزائر الى اهل مازونة كأكبر دليل على ذلك.

انطلاقا من هذا يذكر المؤرخ مسلم عبد القادر بعض الحملات التي قام بها أهالي المنطقة نحو وهران للجهاد ضد التواجد الاسباني مثل التي قام بها حسن باشا عام 1568م والتي قام مصطفي بوشلاغم عام 1708م، فخلال العهد العثماني رممت ووسعت مدرستها ليتوافد عليها العديد من الطلبة الى حوالي 700 طالب.[67]

2-2-الدراسة الطبيعية:

2-2-1-الموقع:

2-2-1-1-الموقع الجغرافي:

تتموضع بلدية مازونة في منطقة الظهرة، كما يصف السيد لوكيل يوسف موقع منطقة الظهرة او جبال الظهرة بانها لا تشبه بتاتا جبال الشمال الافريقي في خصائصها، ثم يحددها بالبحر الأبيض المتوسط شمالا، وجبل زكار من الشرق، ومن الجنوب والغرب بسهل الشلف الفسيح، ثم يسترسل في وصفه مبرزا اهم الخصائص الجغرافية التي عايشها ولاحظها كونه ابن المنطقة فيقول: إقليم الظهرة إقليم جبالي, تتخلله مجاري مائية لكثرة منابع الماء فيه, لكن من دون تصل هذه المجاري الى تشكيل وديان ذات أهمية, حيث تبعد 35كلم من البحر الأبيض المتوسط وب22كلم عن محطة عين الكرمة هضبة ضيقة تفصلها عن محيطيها وديان عميقة من كل الجهات عدا من جهة الشمال.[68]

2-2-1-2-الموقع الفلكي: يتحدد هذا الموقع نتيجة تقاطع خطوط الطول مع دوائر العرض، مدينة مازونة تقع فلكيا بين خطي عرض 36,03درجة و36,07 درجة شمال خط الاستواء، وخطي طول 0,45 و0.53 درجة شرق خط غرينيتش وهي تعد بوابة الإقليم الغربي.

---

[67]- جمعية الظهرة للفن والسياحة، مازونة الجمال و التاريخ.

[68]-احمد.بحري، حاضرة مازونة دراسة تاريخية وحضارية في العصر الحديث 1500-1900م, رسالة دكتوراه, كلية علوم الإنسانية والحضارة الإسلامية, قسم الحضارة الإسلامية, جامعة وهران, سنة 2013, ص ص 12-13, (بتصرف).

2-2-1-3-الموقع الإداري: يتحدد موقعها من ولاية غليزان في الجزء الشمالي من الناحية الشرقية وتبعد عن مركز الولاية ب 60 كلم، وتبعد عن عاصمة الإقليم الغربي وهران حوالي 200كلم، وتقريبا 230كلم عن عاصمة الجزائر، كما ان تبعد عن الساحل البحر الأبيض المتوسط حوالي 54كلم.

تقدر مساحتها ب 41,90كلم^2، كما بلغ عدد سكان البلدية 29778 نسمة في سنة2017، ويحدها:

شمالا بلدية سيدي محمد بن على، جنوبا بلدية واريزان، شرقا عين مران، غربا بلدية القطار.[69]

2-2-2-الخصائص الفيزيائية والمناخية لمنطقة الدراسة:

2-2-2-1-الخصائص الفيزيائية:

- ✓ **التضاريس وطبوغرافية منطقة بلدية مازونة:**[70]

تتميز بلدية مازونة بتضاريس مختلفة اذ نجد:

- سلسلتين جبليتين تسمى بجبال الظهرة يتراوح ارتفاعها ما بين 400م الى 700م اتجاهها من الشمال نحو الجنوب تقدر مساحتها ب 72.15 % من المساحة الكلية.
- الهضاب توجد بين السلسلتين الجبليتين ترتفع ب 500م عن سطح البحر تقدر مساحتها ب 14.19% من المساحة الكلية أي 595 هكتار.
- السهول تقدر مساحتها ب 13.62 % من المساحة الاجمالية أي 571 هكتار.

- ✓ **الإمكانيات الهيدروغرافية:**

تتوفر بلدية مازونة على ينابيع مائية كثيرة من أهمها عين تيريون وعين بودموفة وعين عوديا وعين تينصري وعين ذهب والينبوع المائي الأكثر استعمالا هو تامدة، كما تحتوي بلدية مازونة على عدة اودية منها واد تامدة وواد واريزان، واد بوعلوفة، واد زوخة وواد مارديز كلها تصب في واد شلف.

2-2-2-2: الخصائص المناخية: تمتاز بلدية مازونة بمناخ رطب حيث بارد شتاءا ومعتدل صيفا.

- **التساقط:** تعرف بلدية مازونة تساقط أكثر في الفترة ما بين شهر نوفمبر وشهر ماي بنسبة 84.4 **%** حيث مجمل التساقطات خلال هذه الفترة تكون في 53 يوم اما الفترة الأقل تساقط تكون ما بين شهر جوان واوت حيث معدل التساقط يكون 9 مم.

[69]- جمعية الظهرة للفن والسياحة، مرجع سابق.

[70]-المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية مازونة, سنة 2008

جدول رقم 3.3: متوسط التساقط الشهري

الاشهر	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	مجموع
التساقط ب ملم	13	29	45	48	47	35	37	30	32	07	01	01	325
عدد الايام	03	05	08	08	10	07	10	05	05	02	01	01	65

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية مازونة، سنة 2008.

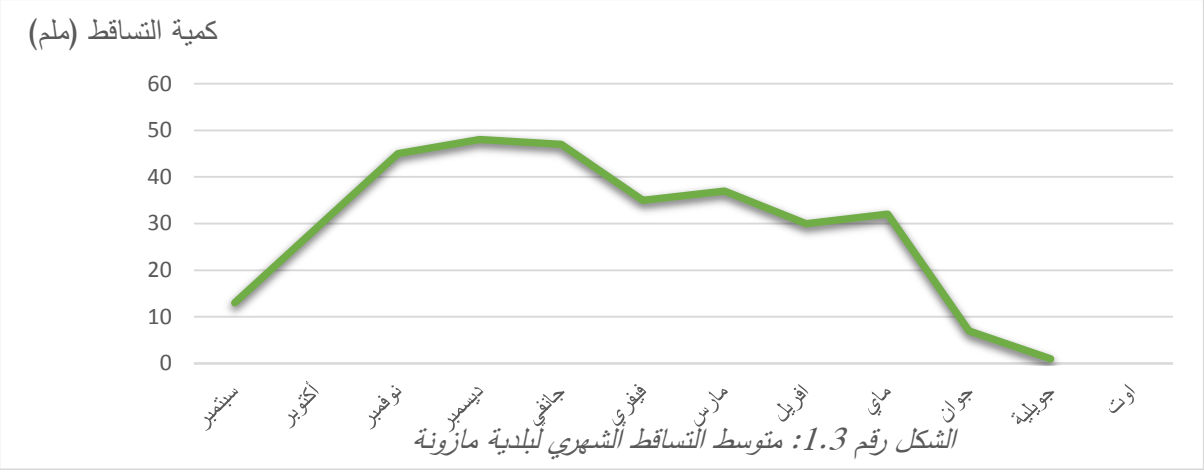

الشكل رقم 1.3: متوسط التساقط الشهري لبلدية مازونة

المصدر: معالجة طلبة، سنة 2017.

- **الحرارة:** تعرف بلدية مازونة دراجة حرارة متوسطة وتكون 26° في شهر ماي و11° في شهر فيفري، واقصى درجة حرارة تكون في شهر اوت ب 43° وأدنى درجة تكون في شهر جانفي ب 2°.

جدول رقم 4.3: متوسط درجات الحرارة.

الاشهر	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	متوسط
الحرارة	22,7	20,2	13,2	11,6	11,8	11,2	15,7	15,4	16,4	19,5	23,5	26,4	16,9
الادنى	14,2	11,6	5,4	06	2,1	2,4	03	8,4	9,4	11,4	17	19,8	

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية مازونة, سنة 2008

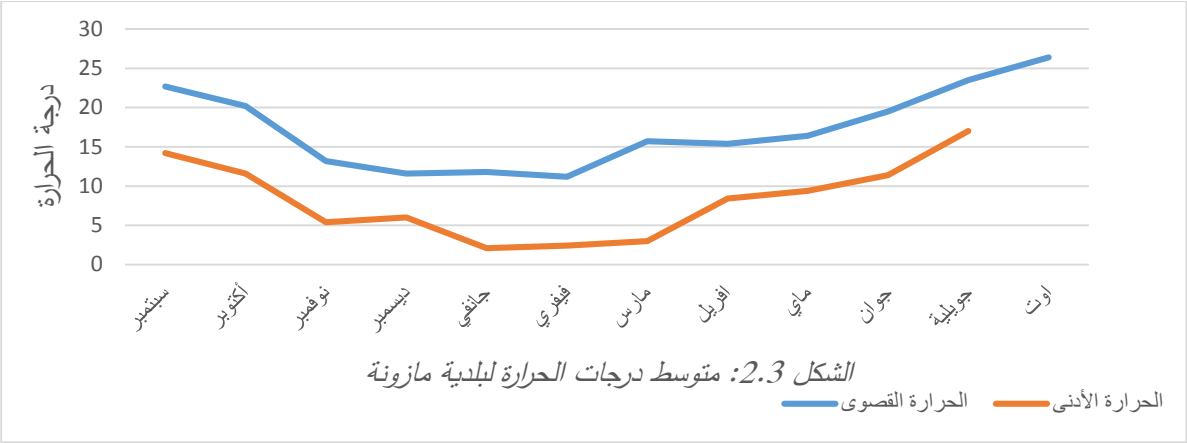

الشكل 2.3: متوسط درجات الحرارة لبلدية مازونة

المصدر: معالجة طلبة، سنة 2017.

- **الرياح:** تمتاز بلدية مازونة بثلاث انواع من الرياح:

-رياح من الغرب نحو الشمال الشرقي تكون في فصل الشتاء مصحوبة بالأمطار.

-الرياح الشمالية الشرقية تكون مترددة.

-رياح جنوبية حارة تكون في شهر جويلية واوت.

2-3-الدراسة السكانية:

2-3-1: تطور سكان البلدية للفترة الممتدة من1977-2017:

من خلال الجدول رقم 5.3: نلاحظ ان معدل نمو لسكان بلدية مازونة سجل أكبر نسبة له في الفترة الممتدة ما بين 1977 الى 1987 بنسبة 4,24% هذا راجع الى الهجرة الداخلية أي لداخل البلدية للبحث عن الاستقرار، اما خلال الفترة [1987-1998] نلاحظ تزايد عدد سكان بمعدل 2,58%، وبقي ثابت بنسبة 1,5% خلال الفترة [2008-2017].

جدول رقم5.3: تطور سكان البلدية للفترة الممتدة من1977-2017

السنوات	1977	1987	1998	2008	2017
عدد السكان	11258	17049	22555	26044	29778
معدل النمو %		%04,24	%02,58	%1,5	%1,5

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية غليزان، سنة 2017.

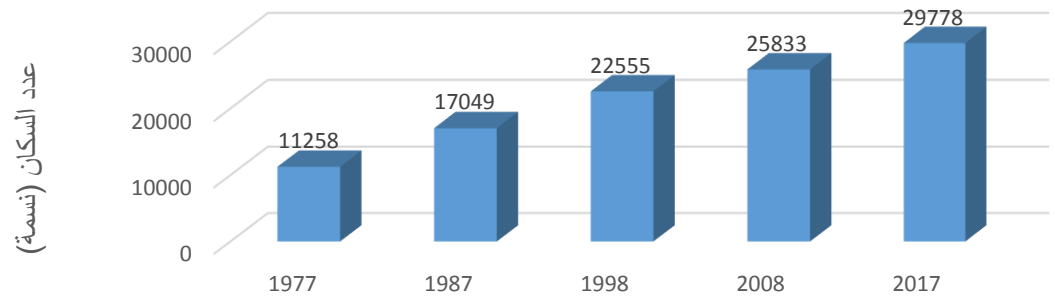

الشكل رقم 3.3:تطور عدد سكان بلدية مازونة من1977 الى 2017

المصدر: معالجة طلبة، سنة 2017.

2-4-الدراسة السكنية: يغلب على بلدية مازونة السكن الفردي حيث يقدر سكانات البلدية ب 6694 مسكن حسب احصائيات 2017 ويقدر متوسط شغل المسكن ب 4.41 للفرد أي اقل من المعدل الوطني وتبلغ الكثافة السكنية ب 159,76مسكن/ كلم^2 والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 6.3: الكثافة السكنية لبلدية مازونة لسنة 2017

البلدية	المساحة كلم^2	عدد السكان	عدد السكانات	الكثافة السكنية م/ كلم^2	معدل شغل المسكن
مازونة	41,90	25833	6694	159,76	4,41

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية غليزان، سنة 2017.

2-5-دراسات الشبكات والتجهيزات العمومية:

2-5-1: الطرق ومختلف الشبكات التقنية:[71]

تحتوي بلدية مازونة على شبكة الطرق هي:

ا-**طرق الوطنية:** لدينا طريقين هما: طريق الوطني رقم 90 وطريق رقم 19 ب 19.30 كلم.

ب-**طرق الولائية:** لدينا طريقين هما: طريق ولائي رقم 08 وطريق رقم 29 ب 7.2 كلم.

ج-**طرق البلدية:** ب 14.60 كلم.

[71]- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية غليزان، سنة 2017.

د-الطرق الحضرية: ب 30.60 كلم.

-**الجسور:** تحتوي البلدية على منشأتين فنية في حالة جيدة.

- **مختلف الشبكات التقنية:**

-**شبكة التزويد بمياه الشرب:** تقدر نسبة الربط 99.5 %، ومعدل التغطية الصالحة للشرب 46%، والاستهلاك اليومي 129ل لكل ساكن.

- **شبكة الصرف الصحي:** معدل الربط 99% وحجم النفايات 3780 م3 لكل يوم.

- **شبكة الكهرباء:** تقدر نسبة الربط ب 96.91%.

- **شبكة الغاز:** تقدر نسبة الربط بالغاز ب 84.88%، حيث عدد السكانات الموصولة بشبكة الغاز 4980 مسكن.

- **شبكة الهاتف والانترنت:** يقدر عدد المشتركين في الهاتف الثابت 4121 مشترك، كما يوجد 10 مراكز هاتفية ,396 خط منجز في 2016 والكثافة الهاتفية 0.20 خط لكل 100 ساكن. ويقدر عدد المشتركين في الانترنت حوالي 6589 مشترك.

- **شبكة النقل الحضري والمواصلات:** توجد لبلدية مازونة خطين ما بين الولايات والبلديات وهما:

ا-خطوط ما بين الولايات:

جدول رقم7.3: خطوط النقل ما بين الولايات

خط النقل	عدد الحافلات	عدد المقاعد
مازونة –وهران	**3**	**105**
مازونة-مستغانم	**1**	**30**
مازونة-بشار	**1**	**35**

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية غليزان، سنة 2017.

ب-خطوط ما بين البلديات: يوجد خط واحد ما بين بلدية مازونة وبلدية سيدي محمد بن علي ويوجد 15 حافلة ب 318 مقعد.

ج-سيارات الأجرة: هي موزعة على 224 شخص، منها 125 مستعملة و99 غير مستعملة.

2-5-2: التجهيزات والمرافق العمومية: توجد عدة تجهيزات عمومية المختلفة التابعة للبلدية هي:

2-5-2-1: التجهيزات التعليمية: تحتوي بلدية مازونة على عدة تجهيزات تعليمية مختلفة، حيث نجد:

ا-**الطور الابتدائي:** يوجد 17 مدرسة ابتدائية، معدل شغل القسم 31.39 لكل قسم.

ب-الطور المتوسط: يوجد 4 متوسطات، معدل شغل القسم 22.05

ج-الطور الثانوي: توجد 3 ثانويات، معدل شغل القسم 25.73.

اما فيما يخص مؤسسة التكوين المهني يوجد واحد.

2-5-2-2: التجهيزات الصحية: توجد في بلدية مازونة عدة تجهيزات صحية هامة (عامة / خاصة) هدفها لتلبية احتياجات المواطنين وهي محلية وجهوية.

- **بالنسبة للقطاع العام:**

جدول رقم8.3: تجهيزات الصحية لقطاع العام

عدد المستشفيات	عدد الصيدليات في المستشفى	عدد العيادات المتعددة الخدمات	عدد عيادات التوليد	عدد قاعات العلاج
01	04	02	01	08

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية غليزان، سنة 2017.

- **بالنسبة للقطاع الخاص:**

جدول رقم 9.3: تجهيزات الصحية لقطاع الخاص

بلدية مازونة	طبيب			صيدلية
	عام	مختص	جراحة اسنان	
	07	05	04	11
عدد السكان/ طبيب	3690	5166	6458	2348

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية غليزان، سنة 2017.

2-5-2-3: تجهيزات الدينية:[72] تحتوي بلدية مازونة على:

- 25 مسجد و5 منها في طور الإنجاز.

- 16 مدرسة قرانيه.

-4 معالم اثرية دينية: ضريح الولي الصالح سيدي عدة , سيدي بمهل, سيدي حمو, سيدي هني.

2-5-2-4: تجهيزات الثقافية والرياضية:

جدول رقم3.10: تجهيزات الثقافية والرياضية

التجهيزات الثقافية		التجهيزات الرياضية	
-مكتبة البلدية	02	-مركب رياضي جواري	01
-قاعة متعددة الأغراض	05	-قاعة متعددة الرياضات	01
-دار الثقافة	02	-مساحات اللعب	04
-قاعة الحفلات	01	-ملعب صغير	03

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية غليزان، سنة 2017.

2-5-2-5: تجهيزات الادارية والخدماتية[73]: تضم بلدية عدة تجهيزات إدارية مختلفة ونذكرها كالاتي:

-مقر الدائرة، مقر البلدية، الامن الحضري، مصلحة الضرائب، وكالة التشغيل، فندق، وكالة العقارية، وبنكين، مكاتب دارسات، تامين الاجتماعي.

ومختلف الفروع منها: الاتصالات الجزائر، الاشغال العمومية. البناء والتعمير، السكن والتجهيزات، المياه.

2-5-2-6: تجهيزات تجارية: تحتوي بلدية مازونة على عدة تجهيزات تجارية وحرفية وهي:

-02السوق اليومي، إضافة الى سوق مغطاة واحد
-المذبح البلدي.
-03محطات توزيع البنزين.
-04 مصانع ومحطتين.

[72]- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية غليزان، سنة 2017.

[73]- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية غليزان، سنة 2017.

خلاصة المبحث:

تعتبر مازونة مدينة تاريخية حيث مرت بها عدة حضارات كما ان تأسيسها مزال غامض وكثرت الروايات على تسمياتها، اما بالنسبة لموقعها الجغرافي تقع في منطقة الظهرة ومن الناحية الإدارية فهي مقر الدائرة وتبعد عن مركز الولاية ب 60 كلم وتقدر مساحتها ب 41,90 كلم^2 كما لديها تنوع في التضاريس ومن الناحية السكانية بلدية مازونة تملك طاقة بشرية تصل الى 29778 نسمة حاليا.

تتوفر البلدية على مجموعة هامة من التجهيزات التعليمية، الثقافية، الدينية، الإدارية، التجارية، الخدماتية والصحية وغيرها من التجهيزات، كما تتوفر على منشئات قاعدية تتمثل في الطرق ومختلف الشبكات.

المبحث الثاني

المشاريع التنموية لبلدية مازونة للفترة 2010 -2017

تمهيد:

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى المشاريع التنموية لبلدية مازونة للفترة 2010-2017 وذلك بواسطة المعلومات والمعطيات الرقمية التي جمعناها من طرف المصالح والهيئات المختصة من طرف البلدية، اذ تقوم البلدية بتمويل مختلف المخططات التنموية بعدة اطر واليات وهي كالاتي:

1-المشاريع والاستثمارات التنموية ضمن المخطط البلدي للتنمية:

من خلال اعتمادنا لمدونة البرامج والمشاريع المندرجة ضمن المخطط البلدي للتنمية لبلدية مازونة, قمنا بتقسيمها وتوزيعها الى عدة قطاعات تنموية, دراسة تطور الاستثمارات السنوية حسب كل قطاع على مدى 07 سنوات من 2010-2017, ودراسة حجم الاستثمارات لمجموع القطاعات خلال كل سنة, وكذلك تبيين حجم المشاريع والاستثمارات لكل قطاع في كل سنة,

1-1-توزيع حجم الاستثمارات والمشاريع حسب القطاعات التنموية للفترة 2010-2017:

دعمت التنمية المحلية لبلدية مازونة من طرف مخططات التنمية للبلدية للفترة الممتدة من 2010-2017 بمبلغ اجمالي قدره 57,13 مليار سنتيم، وذلك لتمويل 46 مشروع موزعة على أربعة قطاعات تنموية، كما ان نصيب فرد من حجم الاستثمارات خلال هذه الفترة قدر ب 19187,67 دج/فرد، كما ان توزيع المشاريع والاستثمارات كان حسب ترتيب الأولويات الخاصة بحاجيات السكان ووضعية المجال الحضري للبلدية.

جدول رقم 11.3: الاغلفة المالية المخصصة للمشاريع التنموية الخاصة بالمخطط البلدي للتنمية للفترة 2010- 2017

القطاع / السنة		الري		التهيئة والتحسين الحضري	المنشآت القاعدية والمرافق	التسيير والتجهيز	المجموع	النسبة المئوية %
		التطهير الصحي	شبكة المياه الصالحة للشرب					
2010	المبلغ الإجمالي (دج)	3700000,00	------	2800000,00	----------	---------	6500000,00	1,13
2011		12564000,00	22455673,00	1490000,00	----------	---------	36509673,00	3,38
2012								
2013		--------	-------	12147000,00	17250000,00	7931000,00	37328000,00	6.53
2014		14920000,00	4930000,00	10000000,00	25100000,00	4690000,00	23829000,00	41,70
2015		6456200,00	20438000,00	79595000,00	7600000,00	11754806,02	172195000,00	30,13
2016		31000000,00	------	36232000,00	----------	---------	67232000,00	11,76
2017		--------	-------	---------	13316000,00	---------	13316000,00	2,33
المجموع		26102600,00	92193673,00	142264000,00	57574000,00	12621000,00	571370673,00	
النسبة %		45,68	16,13	24,89	10,07	2,20	100	100
نصيب الفرد من حجم الاستثمارات							19187,67دج/فرد	

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة، سنة 2017+ معالجة طلبة.

الشكل 4.3:توزيع نسبة القطاعات التنموية ضمن مخطط البلدي للتنمية للفترة 2010- 2017

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

من خلال الجدول رقم(11.3) الذي يمثل حجم الاستثمارات ومشاريع التنموية الخاصة بمخطط البلدي للتنمية والشكل (4.3) الذي يبين نسبة القطاعات التنموية لبلدية مازونة، نلاحظ ان البلدية قد اهتمت كثيرا بقطاع الري الذي يضم:

ا/ التطهير الصحي: كان له أكبر حصة بمبلغ 26,10مليار سنتيم أي بنسبة 45,86% من المبلغ الإجمالي

ب/ شبكة المياه الصالحة للشرب: كانت لها ثاني حصة بقطاع الري بمبلغ 9,21 مليار سنتيم أي بنسبة 16,13% من المبلغ الإجمالي.

سبب اهتمام البلدية بهذا القطاع هو تدهور شبكات الصرف الصحي ونقص في شبكات المياه الصالحة للشرب.

-المرتبة الثانية كانت لقطاع التهيئة والتحسين الحضري بمبلغ 14,22 مليار سنتيم بنسبة 24,89% من المبلغ الإجمالي.

-وكان الاهتمام ضعيف لقطاع المنشآت القاعدية والمرافق بمبلغ 5,75% مليار سنتيم بنسبة 10,07% من المبلغ الإجمالي، وقطاع التجهيز بمبلغ 1,26 مليار سنتيم بنسبة 2,20% من المبلغ الإجمالي العام.

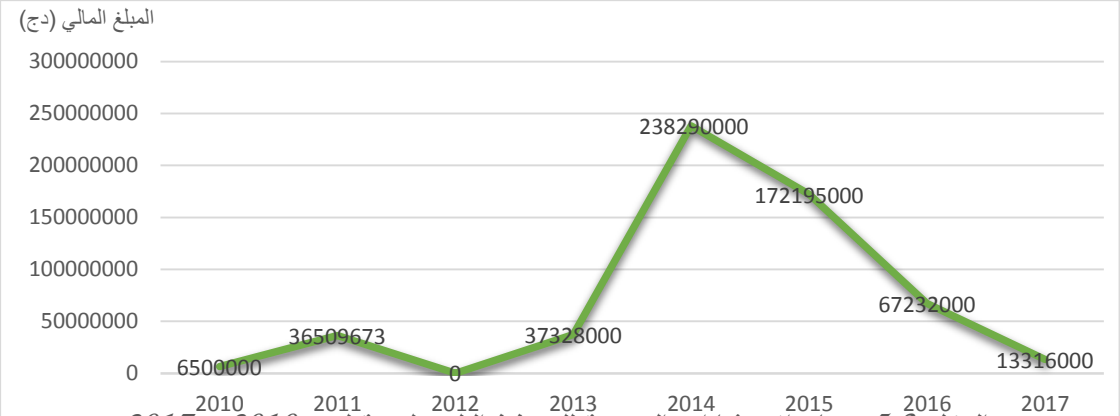

الشكل 5.3: مسار الاستثمارات العمومية للمخطط البلدي لتنمية لفترة 2010 – 2017

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

اما الشكل (5.3) يوضح مسار الاستثمارات العمومية للمخطط البلدي لفترة 2010 – 2017 حيث نلاحظ ان:

[2010 – 2011]: حجم الاستثمارات ضعيف.

[2012]: منعدم.

[2013 – 2014]: تزايد حجم الاستثمارات حيث بلغ الذروة بمبلغ 23,82 مليار سنتيم.

[2015 – 2017]: بدا تناقص في حجم الاستثمارات.

2-1-التوزيع السنوي لحجم الاستثمارات والمشاريع حسب القطاعات التنموية لكل سنة:

-حجم المشاريع والاستثمارات ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2010:

جدول رقم12.3: حجم الاستثمارات العمومية حسب القطاعات التنموية لسنة 2010

القطاع		مشاريع 2010	صاحب المشروع	المبلغ الإجمالي(دج)	النسبة%
التهيئة و التحسين الحضري		-تهيئة ساحة لعب -انجاز ساحة لعب بأولاد مزيان	S u c h	2800000,00	%43,43
الري	الصرف الصحي	-إتمام انجاز شبكة الصرف المياه القذرة بسيدي عزايز	H Y D R	3700000,00	%57,57
المجموع		03 مشاريع	2	6500000,00	%100

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

من خلال الجدول رقم (12.3) والشكل (6.3) نلاحظ ان: المشاريع والاستثمارات التنموية لبلدية مازونة لسنة 2010، قدر غلافها المالي ب 650 مليون سنتيم بمجموع 3 مشاريع موزعة على قطاعين هما:

ا-قطاع الري: كان له أكبر غلاف مالي يقدر ب 370 مليون سنتيم بنسبة 57,57% من المبلغ الإجمالي يحتوي على مشروع واحد.

ب-قطاع التهيئة والتحسين الحضري: غلافه المالي 280 مليون سنتيم بنسبة 43,43% من المبلغ الإجمالي، يحتوي على مشروعين.

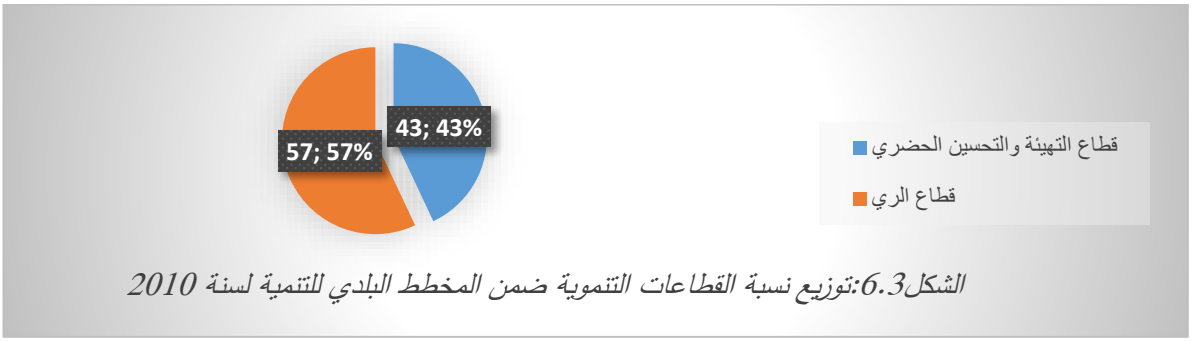

الشكل6.3:توزيع نسبة القطاعات التنموية ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2010

ا لمصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

-حجم المشاريع والاستثمارات ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2011:

جدول رقم13.3: حجم الاستثمارات العمومية حسب القطاعات التنموية لسنة 2011

القطاع		مشاريع 2011	صاحب المشروع	المبلغ الإجمالي(دج)	النسبة %
التهيئة و التحسين الحضري		-انجاز الانارة العمومية بمازونة مركز -تهيئة قاعتين للعلاج (القواسم/ الخنانسة) مازونة -تقوية الانارة العمومية -تهيئة طريق المعازيز-سيدي عدة	S u c h	1490000,00	4,08
الري	الصرف الصحي	-انجاز شبكة المياه الذرة بحي المعازيز بلدية مازونة -إتمام انجاز شبكة المياه القذرة بسيدي عزايز	H Y D R	12564000,00	34,41

	شبكة المياه الصالحة للشرب	-تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بدوار الخنانسة -تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بمازونة مركز -انجاز قناة المياه الصالحة للشرب من الخزان المائي بسيدي بلمهل باتجاه أولاد مزيان	H Y D R	22455673,00	61,50
المجموع		09	02	36509673,00	%100

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

من خلال الجدول رقم (13.3) والشكل (7.3) نلاحظ ان: المشاريع والاستثمارات التنموية لبلدية مازونة لسنة 2011، قدر غلافها المالي ب 3,65 مليارسنتيم بمجموع 9 مشاريع موزعة على قطاعين هما:

ا-قطاع الري: كان له أكبر غلاف مالي يقدر ب 3,50 مليار سنتيم بنسبة 95,91% من المبلغ الإجمالي يحتوي على05 مشاريع.

ب-قطاع التهيئة والتحسين الحضري: غلافه المالي 149 مليون سنتيم بنسبة 04,08% من المبلغ الإجمالي، يحتوي على04 مشاريع.

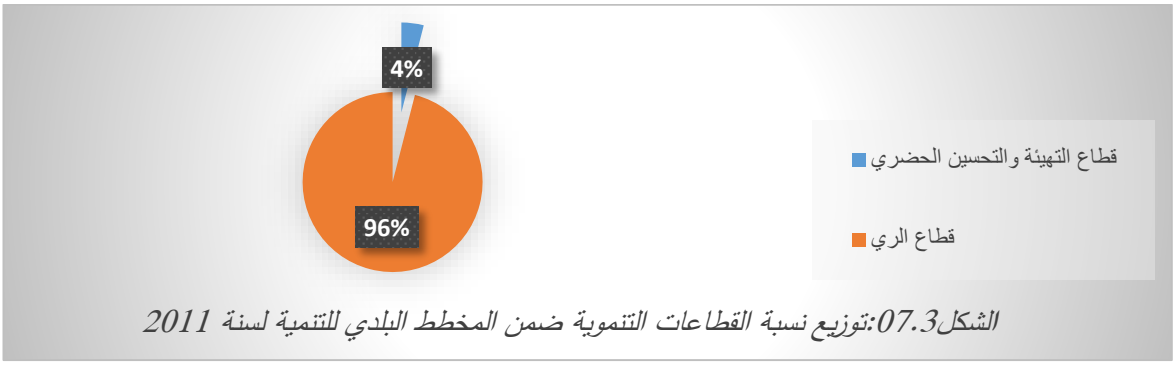

الشكل07.3:توزيع نسبة القطاعات التنموية ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2011

ا لمصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

-حجم الاستثمارات والمشاريع ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2013:

جدول رقم14.3: حجم الاستثمارات العمومية حسب القطاعات التنموية لسنة 2013

القطاع	مشاريع 2011	صاحب المشروع	المبلغ الإجمالي(دج)	النسبة%
التهيئة والتحسين الحضري	-تهيئة المساحات الخضراء بحي 31 قطعة -تهيئة المساحات الخضراء بحي 122 مسكن - تهيئة المساحات الخضراء بحي 60 مسكن - تهيئة المساحات الخضراء بحي 5 جويلية -تهيئة الملحقة الإدارية بمازونة القديمة	S U C H	12147000,00	41,32
المنشآت القاعدية والمرافق	- تهيئة قاعتين للعلاج بسيدي عدة واولاد مزيان -إعادة تأهيل الطريق الرابط بين أولاد مزيان وبوسرور على طول 1500م	S T P	17250000,00	58,68
المجموع	07	02	29397000,00	100

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

من خلال الجدول رقم (14.3) والشكل رقم (8.3) نلاحظ ان: المشاريع والاستثمارات التنموية لبلدية مازونة لسنة 2013، قدر غلافها المالي ب 2,93مليارسنتيم بمجموع 07 مشاريع موزعة على قطاعين هما

ا-قطاع المنشآت القاعدية والمرافق: كان له أكبر غلاف مالي يقدر ب 1,72مليار سنتيم بنسبة 58,68% من المبلغ الإجمالي يحتوي على مشروعين.

ب-قطاع التهيئة والتحسين الحضري: غلافه المالي 1,21 مليار سنتيم بنسبة 41,32% من المبلغ الإجمالي، يحتوي على05 مشاريع.

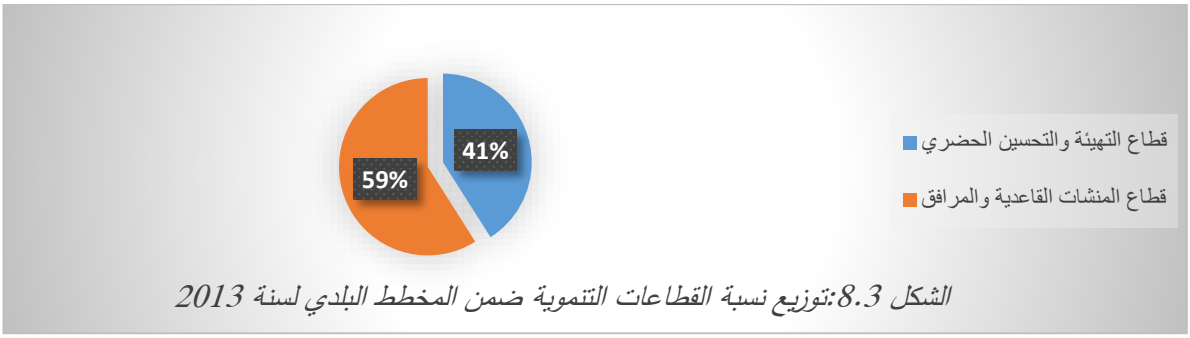

الشكل 8.3:توزيع نسبة القطاعات التنموية ضمن المخطط البلدي لسنة 2013

ا لمصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

-حجم الاستثمارات والمشاريع ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2014:

جدول رقم15.3: حجم الاستثمارات العمومية حسب القطاعات التنموية لسنة 2014

لقطاع		مشاريع 2014	صاحب المشروع	المبلغ الإجمالي(دج)	النسبة %
التهيئة والتحسين الحضري		-تهيئة طريق عين الجنة العليا	S U C H	10000000,00	4,19
التجهيز		-تجهيز الملحقة الإدارية بمازونة القديمة -تجهيز ملحقتين ادارتين بالحساسنة واولاد مزيان مازونة -تجهيز مقر بلدية مازونة	A P C	4690000,00	1,96
المنشآت القاعدية والمرافق		-تلبيس بالخرسانة المسلحة لممرات العمايرية – العين الصافي -إعادة تأهيل طريق بوسرور سيدي بلمهل على طول 500م	S T P	25100000,00	10,53
الري	الصرف الصحي	-توسيع شبكة الصرف الصحي بمدرسة مكي دواجي مصطفى والمنطقة على مستوى تامدة -تجديد وإعادة تأهيل المصب الرئيسي للمياه القذرة لمدينة مازونة	H Y D R	149200000,00	62,61

	شبكة المياه الصالحة للشرب	-إعادة تأهيل وتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب لمدينة مازونة (الشارع الرئيسي)	H Y D R	49300000,00	20,68
المجموع		09	03	238290000,00	100

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

من خلال الجدول رقم (15.3) والشكل رقم (9.3) نلاحظ ان: المشاريع والاستثمارات التنموية لبلدية مازونة لسنة 2014، قدر غلافها المالي ب 23,82مليارسنتيم بمجموع 09 مشاريع موزعة على أربعة قطاعات هي:

ا/قطاع الري: كان له أكبر غلاف مالي يقدر ب 19,85مليار سنتيم بنسبة 83% من المبلغ الإجمالي يحتوي على 03 مشاريع.

ب-قطاع المنشآت القاعدية والمرافق: غلافه المالي 2,51 مليار سنتيم بنسبة 11% من المبلغ الإجمالي، يحتوي على مشروعين.

ج/قطاع التهيئة والتحسين الحضري: غلافه المالي 01 مليار سنتيم بنسبة 04% من المبلغ الإجمالي، يحتوي مشروع واحد.

د/ قطاع التسيير والتجهيز: غلافه المالي 469 مليون سنتيم بنسبة 02% من المبلغ الإجمالي، يحتوي على 03 مشاريع.

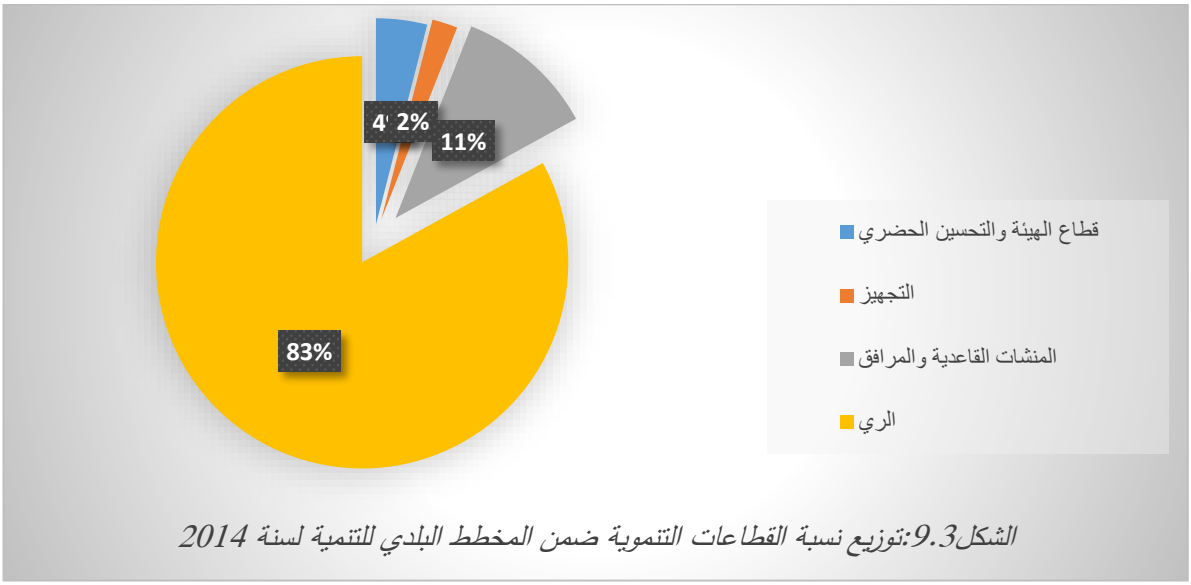

الشكل9.3:توزيع نسبة القطاعات التنموية ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2014

ا لمصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

-حجم المشاريع والاستثمارات ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2015

جدول رقم16.3: حجم الاستثمارات العمومية حسب القطاعات التنموية لسنة 2015

القطاع		مشاريع 2015	صاحب المشروع	المبلغ الإجمالي(دج)	النسبة%
التهيئة والتحسين الحضري		-تهيئة السوق الجواري ببلدية مازونة -تهيئة وإعادة الاعتبار لمحل الخزينة البلدية بمقر بلدية مازونة -تهيئة الحضرية (الانارة العمومية) بلدية مازونة -الانارة العمومية للمدخل الرئيسي ابتداء من أولاد مزيان نحو مدينة مازونة -تهيئة المدخل الرئيسي ابتداء من أولاد مزيان نحو مدينة مازونة -تهيئة الطرق الحضرية بتامدة -تهيئة الطرق الحضرية بالحساسنة، الجحايفية والطرايشية	S U C H	79595000,00	46,22
الري	الصرف الصحي	-توسيع شبكة صرف مياه الامطار والمياه القذرة بمنطقة ماطسة -تجديد وتوسيع قناة الصرف الصحي عبر بلدية مازونة	H Y D R	64562000,00	37,49
	شبكة المياه الصالحة للشرب	-تجديد وتوسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بأولاد مزيان الجهة الشرقية	H Y D R	20438000,00	11,86

			-إعادة تأهيل شبكة المياه الصالحة للشرب عبر بلدية مازونة		
المنشآت القاعدية والمرافق		-إعادة تأهيل الحي الاداري	S T P	7600000,00	4,41
المجموع		12	03	172195000,00	100

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

من خلال الجدول رقم (16.3) والشكل رقم (10.3) نلاحظ ان: المشاريع والاستثمارات التنموية لبلدية مازونة لسنة 2015، قدر غلافها المالي ب 23,82مليارسنتيم بمجموع 09 مشاريع موزعة على أربعة قطاعات هي:

ا/قطاع الري: كان له أكبر غلاف مالي يقدر ب 8,50 مليار سنتيم بنسبة 50% من المبلغ الإجمالي يحتوي على 04 مشاريع.

ب-قطاع التهيئة والتحسين الحضري: غلافه المالي 7,95 مليار سنتيم بنسبة 11% من المبلغ الإجمالي، يحتوي على07 مشروع.

ج/قطاع المنشآت القاعدية والمرافق: غلافه المالي 760 مليون سنتيم بنسبة 04% من المبلغ الإجمالي، يحتوي مشروع واحد.

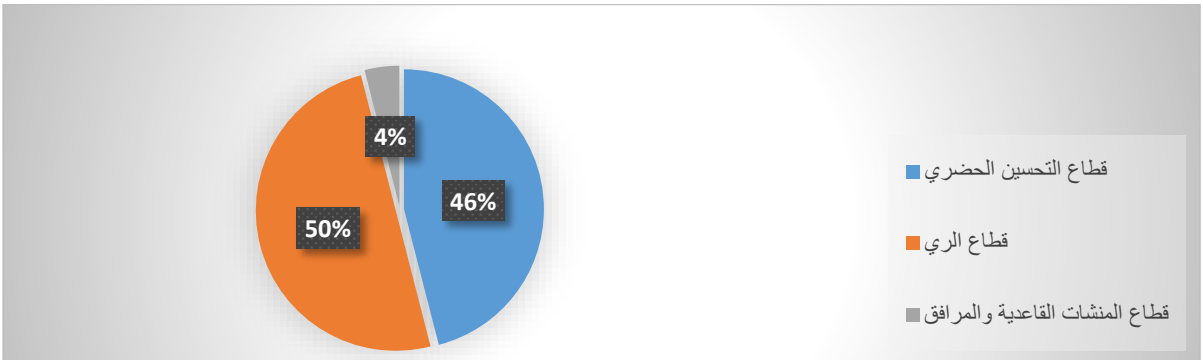

الشكل10.3:توزيع نسبة القاعات التنموية ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2015

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

-حجم المشاريع والاستثمارات ضمن المخطط البلدي لتنمية لسنة 2016:

جدول رقم17.3: حجم الاستثمارات العمومية حسب القطاعات التنموية لسنة 2016

القطاع		مشاريع 2016	صاحب المشروع	المبلغ الإجمالي(دج)	النسبة%
التهيئة والتحسين الحضري		-تهيئة الشارع الرئيسي بمازونة (اشغال تهيئة الأرصفة)	S U C H	36232000,00	53,89
الري	الصرف الصحي	-انجاز شبكة التطهير بمنطقة سيدي لكحل	H Y D R	31000000,00	46,10
المجموع		02	02	67232000,00	100

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

من خلال الجدول رقم (17.3) والشكل (11.3) نلاحظ ان: المشاريع والاستثمارات التنموية لبلدية مازونة لسنة 2016، قدر غلافها المالي ب 6,72 مليار سنتيم بمجموع مشروعين:

ا-قطاع التهيئة والتحسين الحضري: كان له أكبر غلاف مالي يقدر ب 3,60 مليار سنتيم بنسبة 54% من المبلغ الإجمالي يحتوي على مشروع واحد.

ب-قطاع الري: غلافه المالي 3,10 مليار سنتيم بنسبة 46% من المبلغ الإجمالي، يحتوي على مشروع واحد.

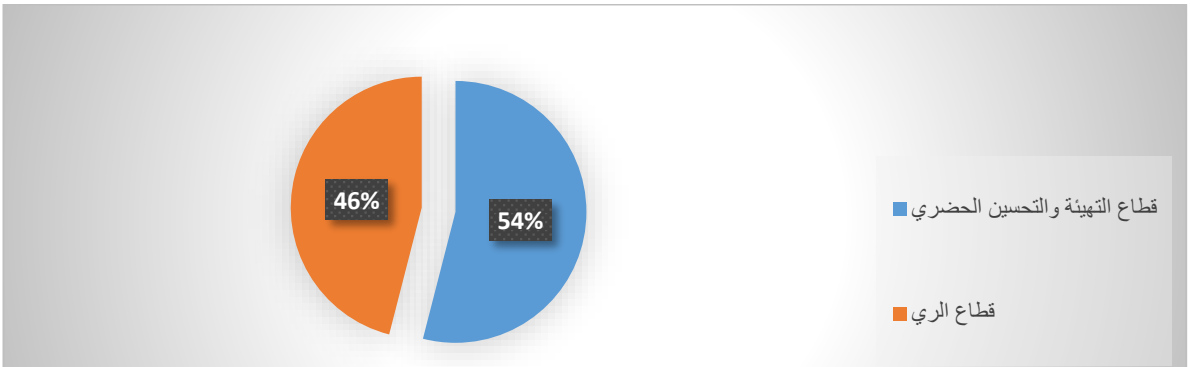

الشكل 11.3:توزيع نسبة القطاعات التنموية ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2016

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

-حجم المشاريع والاستثمارات ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2017:

جدول رقم18.3: حجم الاستثمارات العمومية حسب القطاعات التنموية لسنة 2017

القطاع	مشاريع 2017	صاحب المشروع	المبلغ الإجمالي(دج)	النسبة%
المنشآت القاعدية والمرافق	-إعادة الاعتبار لطرق حي أولاد مزيان بمازونة	S T P	13316000,00	100
المجموع	01	01	13316000,00	100

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

من خلال الجدول رقم (18.3) والشكل (12.3) نلاحظ ان: المشاريع والاستثمارات التنموية لبلدية مازونة لسنة 2017 مست قطاع واحد هو المنشآت القاعدية والمرافق حيث غلافه مالي يقدر ب 13,30 مليار سنتيم بنسبة 100%، يحتوي على مشروع واحد.

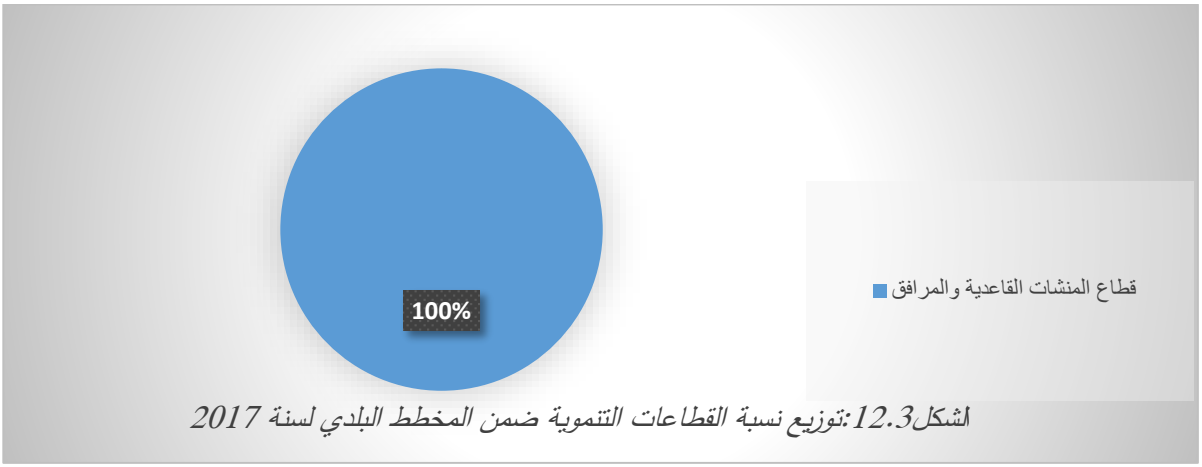

الشكل12.3:توزيع نسبة القطاعات التنموية ضمن المخطط البلدي لسنة 2017

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

3-1-تطور حجم الاستثمارات حسب كل القطاعات لفترة 2010 – 2017:

من خلال الشكل (13.3) الذي يمثل حجم الاستثمارات حسب القطاعات التنموية لفترة 2010-2017 نلاحظ ان قطاع الري اهتمت به البلدية حيث اخذ أكبر مبلغ مالي قدر ب 35,32 مليار سنتيم وهذا بسبب المشاكل التي تعاني منها البلدية في صرف المياه المستعملة وشبكة المياه الصالحة للشرب ويليه قطاع التهيئة والتحسين الحضري بمبلغ 14,22 مليار سنتيم ثم يأتي قطاع المنشآت القاعدية بمبلغ 5,75 مليار سنتيم وكانت اقل حصة لقطاع التسيير والتجهيز بمبلغ 1,26 مليار سنتيم وذلك حسب الأولوية.

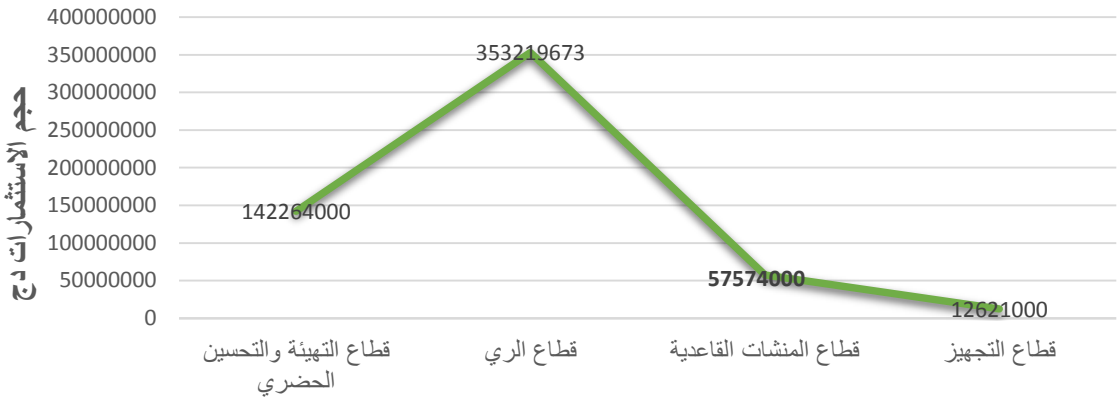

الشكل 13.3:مسار حجم الاستثمارات حسب القطاعات التنموية لفترة 2010- 2017

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

2-مشاريع واستثمارات التمويل الذاتي:

2-1-توزيع حجم الاستثمارات والمشاريع حسب القطاعات التنموية لفترة 2010- 2017:

الجدول19.3: الاغلفة المالية الخاصة بمشاريع وبرامج التمويل الذاتي للفترة 2010 - 2017

القطاع / السنة		التهيئة والتحسين الحضري	التسيير والتجهيز	الري	المنشآت القاعدية والمرافق	نسبة الاقتطاع %	المبلغ المقتطع	النسبة المئوية %
2010	المبلغ الإجمالي (د.ج)	293616,18	7901044,3	8991125,12	22234092,39	%10	39419877,99	9,14
2011		1485834,71	5534474,45	13649874,03	25648507,65	%10	46318690,84	10,74
2012		9758353,11	5258134	26994605,2	55887965,51	%10	97899057,82	22,70
2013		17696507,9	9557892,23	4238559	34819996,1	%10	66312955,23	15,37
2014		15037822,05	6931172,61	14605484	55718685,79	%10	92293164,45	21,40
2015		25731220,52	3880000	24867251,09	11754806,02	%10	66233277,63	15,36
2016		7823088	7044497,61	---------	---------	%10	14867585,61	3,44
2017		7843755,76	--------	---------	---------	%10	7843755,7	1,81
المجموع		85670198,23	46107215,2	93346898,44	206064053,46		431188365,33	100
النسبة%		19,86	10,69	21,64	47,78		100	
نصيب الفرد من حجم الاستثمارات								14480,09 دج/فرد

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

من خلال جدول رقم (19.3) الذي يمثل الاغلفة المالية الخاصة بمشاريع وبرامج التمويل الذاتي لفترة 2010-2017، فقد خصصي بلدية مازونة خلال هذه الفترات مبلغ قدره 43,11 مليار سنتيم موزعة على 04 قطاعات تضم 157 مشروع ونسبة الاقتطاع 10% وهي ثابتة لهذه السنوات.

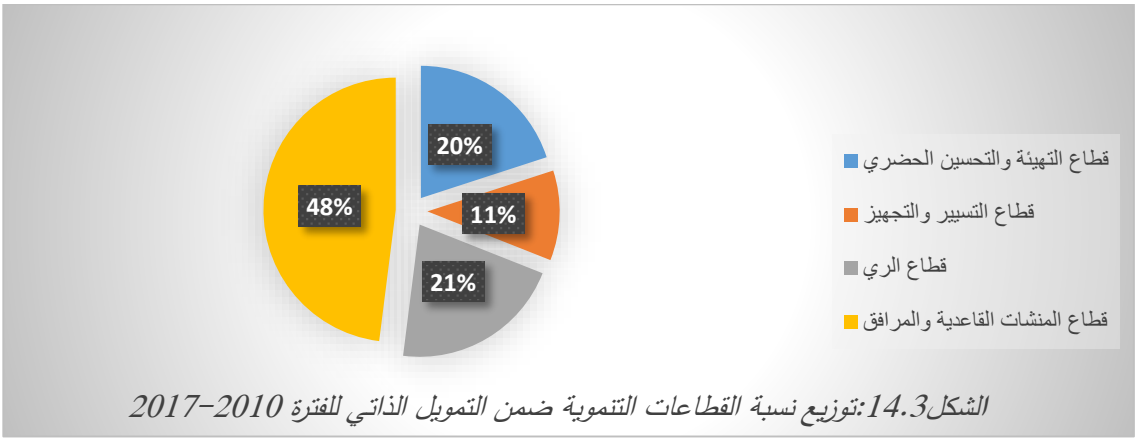

الشكل3.14:توزيع نسبة القطاعات التنموية ضمن التمويل الذاتي للفترة 2010-2017

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

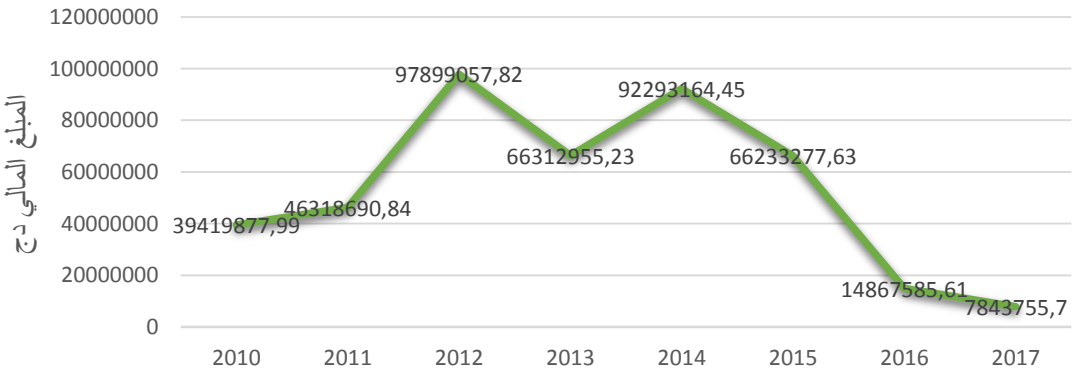

الشكل3.15:مسار الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي لفترة 2010- 2017

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

اما الشكل (15.3) يوضح مسار الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي للفترة 2010 – 2017 حيث نلاحظ ان:

-[2010-2012] و[2013-2014]: تزايد في حجم الاستثمارات العمومية.

-[2012-2013] و[2014-2017]: تناقص في حجم الاستثمارات العمومية.

2-2-التوزيع السنوي لحجم الاستثمارات والمشاريع حسب القطاعات التنموية:

-حجم الاستثمارات والمشاريع الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2010:

جدول20.3: حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2010

السنة / القطاع	2010			
	عدد المشاريع	نسبة الانجاز%	المبلغ الإجمالي (دج)	النسبة%
المنشآت القاعدية والمرافق	11	100	22234092,39	56,40
الري	06		8991125,12	22,80
التسيير والتجهز	06		7901044,3	20,04
التهيئة والتحسين الحضري	03		293616,18	0,74
المجموع	26		39419877,99	100

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

من خلال الجدول رقم (20.3) والشكل (16.3) نلاحظ ان توزيع حجم الاستثمارات الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2010 ببلدية مازونة قدر المبلغ الإجمالي 3,94 مليار سنتيم بمجموع 26 مشروع موزعة على 4 قطاعات هي: المنشآت القاعدية بمجموع 11 مشروع قدر مبلغه المالي 2,22 مليار سنتيم أي بنسبة 56% وثاني قطاع هو الري بمجموع 06 مشاريع ومبلغه المالي 899 مليون سنتيم أي بنسبة 23% ثم يليه قطاع التسيير والتجهيز بمجموع 06 مشاريع قدر مبلغه المالي 790 مليون سنتيم أي بنسبة 20% واخر قطاع هو التهيئة والتحسين الحضري بمجموع 03 مشاريع أي بمبلغ 293 مليون سنتيم أي بنسبة 01%.

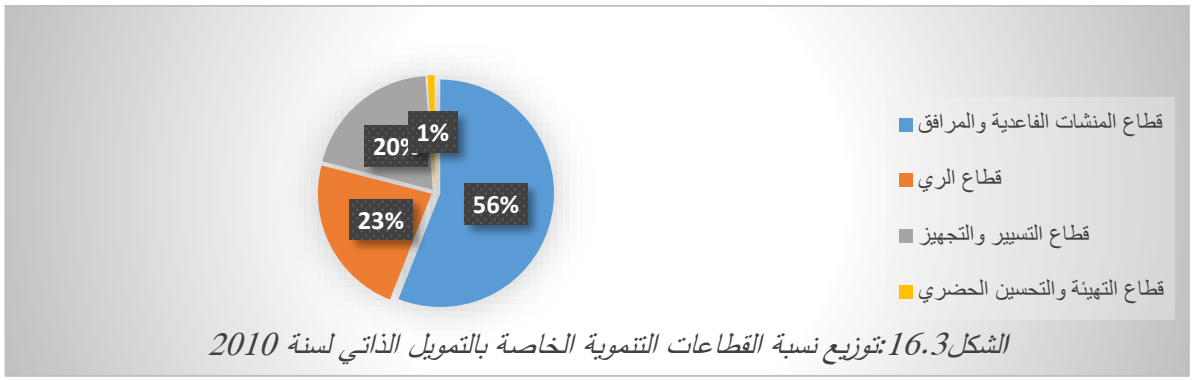

الشكل16.3:توزيع نسبة القطاعات التنموية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2010

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

-حجم الاستثمارات والمشاريع الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2011:

جدول رقم21.3: حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2011

السنة / القطاع	2011			
	عدد المشاريع	نسبة الانجاز%	المبلغ الإجمالي دج	النسبة%
المنشآت القاعدية والمرافق	09	100	25648507,65	55,37
الري	05		13649874,03	29,46
التسيير والتجهيز	07		5534474,45	11,94
التهيئة والتحسين الحضري	03		1485834,71	3,20
المجموع	24		46318690,84	100

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

من خلال الجدول رقم (21.3) والشكل (17.3) نلاحظ ان توزيع حجم الاستثمارات الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2011 ببلدية مازونة قدر المبلغ الإجمالي 4,63 مليار سنتيم بمجموع 24 مشروع موزعة على 4 قطاعات هي: المنشآت القاعدية بمجموع 09 مشروع قدر مبلغه المالي 2,56 مليار سنتيم أي بنسبة 55% وثاني قطاع هو الري بمجموع 05 مشاريع ومبلغه المالي 1,36 مليار سنتيم أي بنسبة 30% ثم يليه قطاع التسيير والتجهيز بمجموع 07 مشاريع قدر مبلغه المالي 553 مليون سنتيم أي بنسبة 12% واخر قطاع هو التهيئة والتحسين الحضري بمجموع 03 مشاريع أي بمبلغ 148مليون سنتيم أي بنسبة 03%.

الشكل17.3:توزيع نسبة القطاعات التنموية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2011

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

-حجم الاستثمارات والمشاريع الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2012:

جدول رقم 22.3: حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2012

السنة / القطاع	2012			
	عدد المشاريع	نسبة الانجاز%	المبلغ الإجمالي دج	النسبة%
المنشآت القاعدية والمرافق	17	100	55887965,51	57,08
الري	07	100	26994605,2	27,57
التسيير والتجهيز	04	100	5258134	5,37
التهيئة والتحسين الحضري	05	100	9758353,11	9,96
المجموع	33	100	97899057,82	100

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

من خلال الجدول رقم (22.3) والشكل (18.3) نلاحظ ان توزيع حجم الاستثمارات الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2012 ببلدية مازونة قدر المبلغ الإجمالي 9,78 مليار سنتيم بمجموع 33 مشروع موزعة على 4 قطاعات هي: المنشآت القاعدية بمجموع 17 مشروع قدر مبلغه المالي 5,58 مليار سنتيم أي بنسبة 57% وثاني قطاع هو الري بمجموع 07 مشاريع ومبلغه المالي 2,69 مليار سنتيم أي بنسبة 28% ثم يليه قطاع التهيئة والتحسين الحضري بمجموع 05 مشاريع قدر مبلغه المالي 975 مليون سنتيم أي بنسبة 10% واخر قطاع هو التسيير والتجهيز بمجموع 04 مشاريع أي بمبلغ 525مليون سنتيم أي بنسبة 05%.

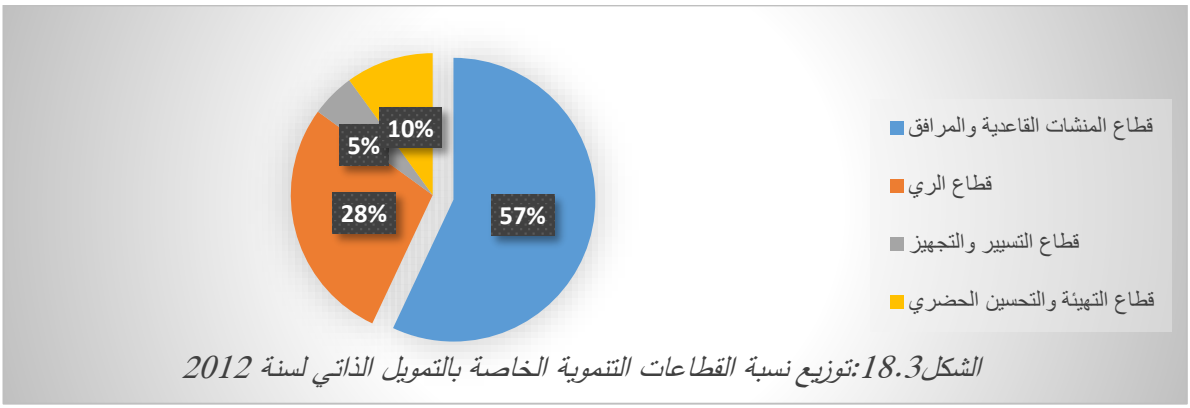

الشكل18.3:توزيع نسبة القطاعات التنموية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2012

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

-حجم الاستثمارات والمشاريع الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2013:

جدول23.3: حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2013

السنة / القطاع	2013			
	عدد المشاريع	نسبة الانجاز%	المبلغ الإجمالي دج	نسبة %
المنشآت القاعدية والمرافق	09	100	34819996,1	52,50
الري	01		4238559	6,39
التسيير والتجهيز	04		9557892,23	14,41
التهيئة والتحسين الحضري	04		17696507,9	26,86
المجموع	18	100	66312955,23	100

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

من خلال الجدول رقم (23.3) والشكل (19.3) نلاحظ ان توزيع حجم الاستثمارات الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2013 ببلدية مازونة قدر المبلغ الإجمالي 6,63 مليار سنتيم بمجموع 18 مشروع موزعة على 4 قطاعات هي: المنشآت القاعدية بمجموع 09 مشروع قدر مبلغه المالي 3,48 مليار سنتيم أي بنسبة 53% وثاني قطاع هو التهيئة والتحسين الحضري بمجموع 04 مشاريع ومبلغه المالي 1,76 مليار سنتيم أي بنسبة 27% ثم يليه قطاع التسيير والتجهيز بمجموع 04 مشاريع قدر مبلغه المالي 955 مليون سنتيم أي بنسبة 14% واخر قطاع هو الري ضم مشروع واحد بمبلغ 423 مليون سنتيم أي بنسبة 06%.

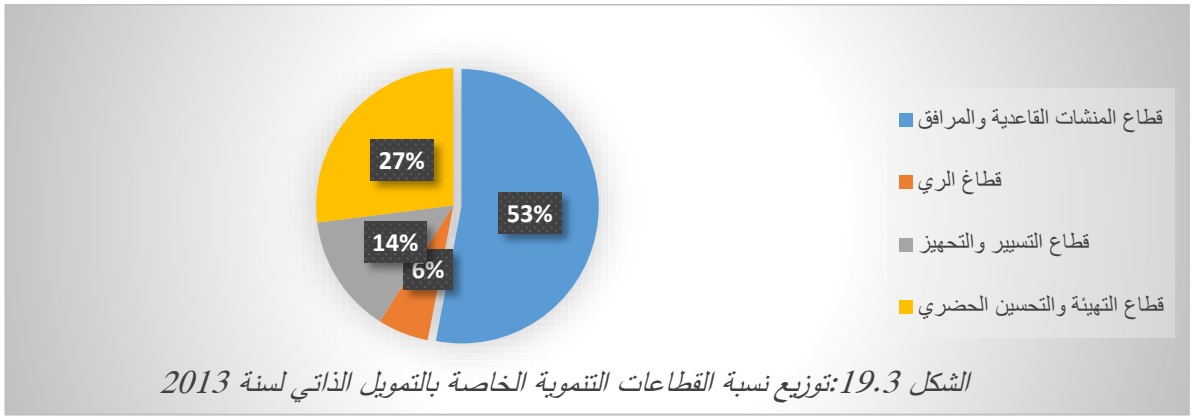

الشكل 19.3:توزيع نسبة القطاعات التنموية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2013

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

-حجم الاستثمارات والمشاريع الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2014:

جدول24.3: حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2014

السنة / القطاع	2014			
	عدد المشاريع	نسبة الانجاز%	المبلغ الإجمالي دج	النسبة%
المنشآت القاعدية والمرافق	11	100	55718685,79	60,37
الري	06		14605484	15,82
التسيير والتجهيز	04		6931172,61	7,50
التهيئة والتحسين الحضري	05		15037822,05	16,29
المجموع	26		92293164,45	100

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

من خلال الجدول رقم (24.3) والشكل (20.3) نلاحظ ان توزيع حجم الاستثمارات الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2014 ببلدية مازونة قدر المبلغ الإجمالي 9,22 مليار سنتيم بمجموع 26 مشروع موزعة على 4 قطاعات هي: المنشآت القاعدية بمجموع 11 مشروع قدر مبلغه المالي 5,57 مليار سنتيم أي بنسبة 60% وثاني قطاع هو التهيئة والتحسين الحضري بمجموع 05 مشاريع ومبلغه المالي 1,50 مليار سنتيم أي بنسبة 16% ثم يليه قطاع الري بمجموع 06 مشاريع قدر مبلغه المالي 1,46 مليار سنتيم أي بنسبة 16% واخر قطاع هو التسيير والتجهيز بمجموع 04 مشاريع أي بمبلغ 693 مليون سنتيم أي بنسبة 08%.

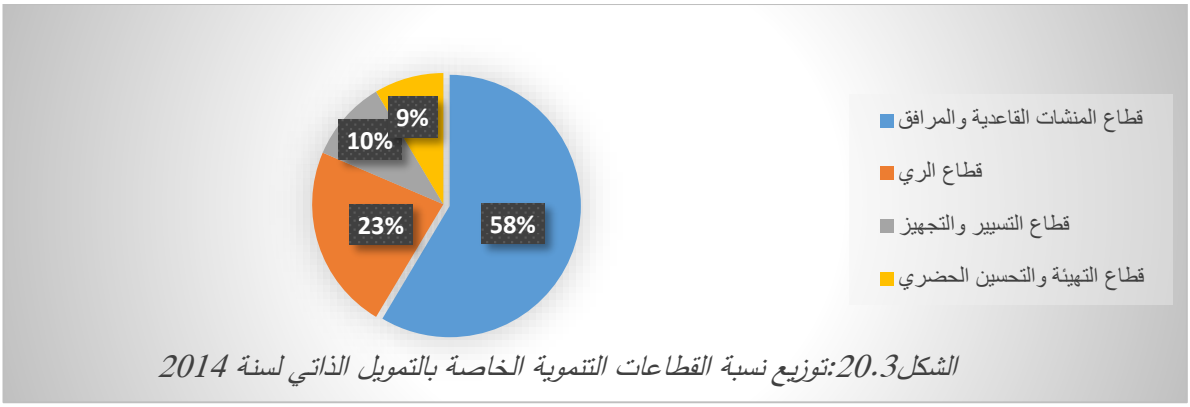

الشكل20.3:توزيع نسبة القطاعات التنموية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2014

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

-حجم الاستثمارات والمشاريع الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2015:

جدول25.3: حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2015

السنة / القطاع	2015			
	عدد المشاريع	نسبة الانجاز%	المبلغ الإجمالي دج	النسبة%
المنشآت القاعدية والمرافق	06	100	11754806,02	17,74
الري	04		24867251,09	37,54
التسيير والتجهيز	05		3880000	5,85
التهيئة والتحسين الحضري	09		25731220,52	38,84
المجموع	24		66233277,63	100

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

من خلال الجدول رقم (25.3) والشكل (21.3) نلاحظ ان توزيع حجم الاستثمارات الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2015 ببلدية مازونة قدر المبلغ الإجمالي 6,62 مليار سنتيم بمجموع 24 مشروع موزعة على 4 قطاعات هي: التهيئة والتحسين الحضري بمجموع 09 مشروع قدر مبلغه المالي 2,57 مليار سنتيم أي بنسبة 39% وثاني قطاع الري بمجموع 04 مشاريع ومبلغه المالي 2,48 مليار سنتيم أي بنسبة 37% ثم يليه قطاع المنشآت القاعدية والمرافق بمجموع 06 مشاريع قدر مبلغه المالي 1,17 مليار سنتيم أي بنسبة 18% واخر قطاع هو التسيير والتجهيز بمجموع 05 مشاريع أي بمبلغ 388 مليون سنتيم أي بنسبة 06%.

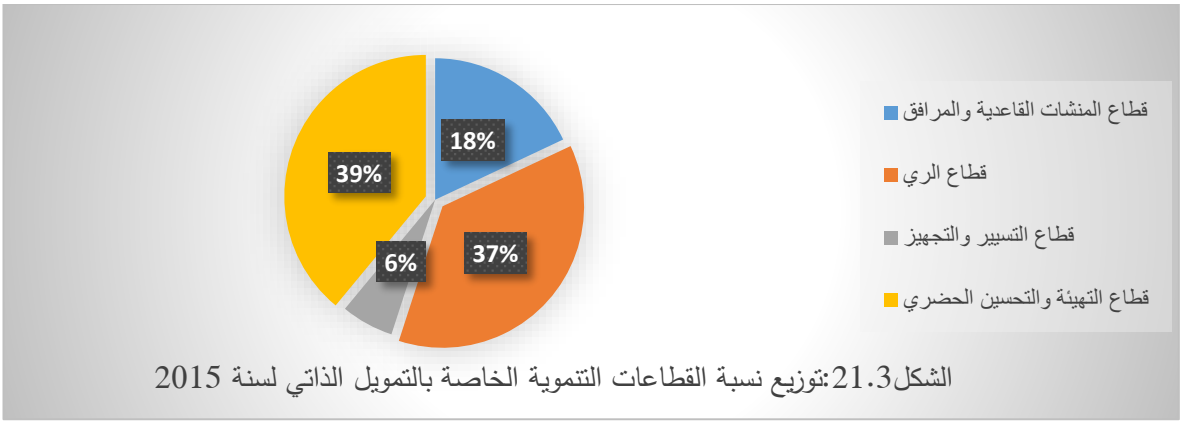

الشكل21.3:توزيع نسبة القطاعات التنموية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2015

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

-حجم الاستثمارات والمشاريع الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2016:

جدول26.3: حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2016

السنة / القطاع	2016			
	عدد المشاريع	نسبة الانجاز%	المبلغ الإجمالي دج	النسبة%
التسيير والتجهيز	04	100	7044497,61	47,38
التهيئة والتحسين الحضري	01	100	7823088	52,61
المجموع	05		14867585,61	100

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

من خلال الجدول رقم (26.3) والشكل (22.3) نلاحظ ان توزيع حجم الاستثمارات الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2016 ببلدية مازونة قدر المبلغ الإجمالي 1,48 مليار سنتيم بمجموع 05 مشروع موزعة على قطاعين هما: التهيئة والتحسين الحضري بمشروع واحد قدر مبلغه المالي 782 مليون سنتيم أي بنسبة 53% ويليه قطاع التسيير والتجهيز بمجموع 04 مشاريع ومبلغه المالي 704مليون سنتيم أي بنسبة 47%.

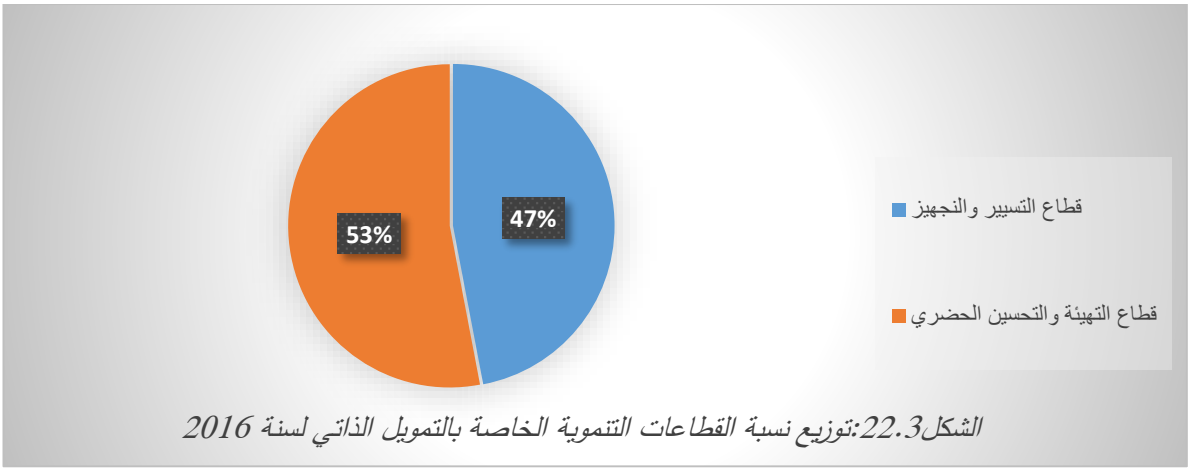

الشكل22.3:توزيع نسبة القطاعات التنموية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2016

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

-حجم الاستثمارات والمشاريع الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2017:

جدول27.3: حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2017

السنة / القطاع	2017			
	عدد المشاريع	نسبة الانجاز%	المبلغ الإجمالي دج	النسبة%
التهيئة والتحسين الحضري	01	100	7843755,76	100
المجموع	01	100	7843755,76	100

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

من خلال الجدول رقم (27.3) والشكل (23.3) نلاحظ ان توزيع حجم الاستثمارات الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2016 ببلدية مازونة قدر المبلغ الإجمالي 784 مليون سنتيم لقطاع التهيئة والتحسين الحضري بمشروع واحد ونسبته 100%.

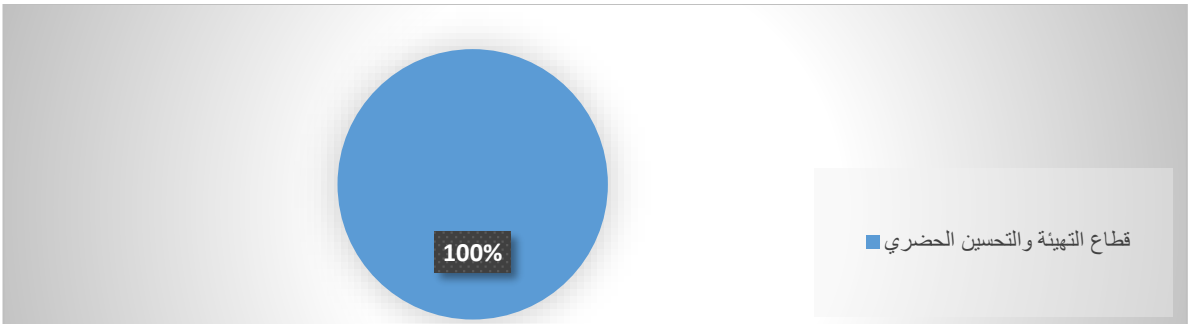

الشكل.23.3:توزيع نسبة القطاعات التنموية الخاصة بالنمويل الذاتي لسنة 2017

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

2-3-حجم الاستثمارات حسب القطاعات التنموية للفترة 2010 – 2017:

من خلال الشكل (24.3) الذي يمثل حجم الاستثمارات حسب القطاعات التنموية لفترة 2010-2017 نلاحظ ان قطاع المنشآت القاعدية والمرافق اهتمت به البلدية حيث اخذ أكبر مبلغ مالي قدر ب 20,60 مليار سنتيم بنسبة 47,78% ويليه قطاع الري بمبلغ 9,33 مليار سنتيم بنسبة 24,64% ثم يأتي قطاع التهيئة والتحسين الحضري بمبلغ 8,56 مليار سنتيم أي بنسبة 19,86 وكانت اقل حصة لقطاع التسيير والتجهيز بمبلغ 4,61 مليار سنتيم بنسبة 10,69 وذلك حسب الأولوية.

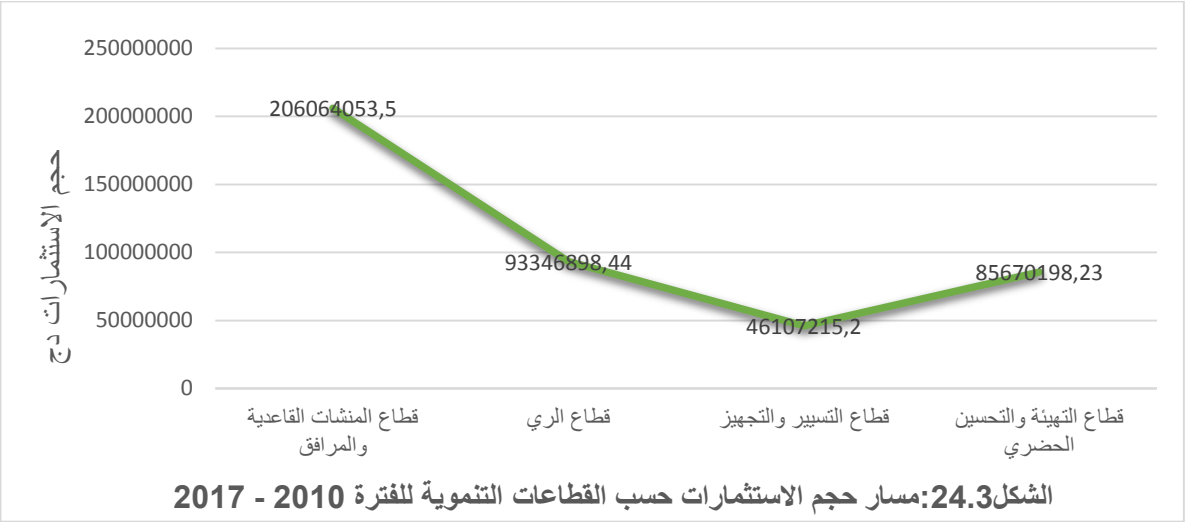

الشكل24.3:مسار حجم الاستثمارات حسب القطاعات التنموية للفترة 2010 - 2017

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

3-البرامج والمشاريع الخاصة بالصندوق المشترك للجماعات المحلية:

جدول3.28: المشاريع الخاصة بالصندوق المشترك للجماعات المحلية

السنة	المشروع	المبلغ الانجاز دج	نسبة الانجاز%	نصيب الفرد
2014	**-صيانة وتصليح طرقات البلدية (طريق لغراس بوعلوفة) على طول 1000 م**	**9 762 246,00**	**100**	**327,83 دج/ فرد**

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

ان بلدية مازونة دعمها الصندوق المشترك للجماعات المحلية بمشروع وحيد سنة 2014 وهو صيانة وتصليح طرقات البلدية بمبلغ 976 مليون سنتيم.

4-مشاريع واستثمارات التنموية ضمن المخطط القطاعي غير الممركز لسنة 2014:

جدول29.3 حجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالمخطط القطاعي غير الممركز

السنة / القطاع	2014			
	عدد المشاريع	نسبة الانجاز%	المبلغ الإجمالي دج	النسبة%
المنشآت القاعدية والمرافق	09	100	6285481,50	100

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

من خلال الجدول رقم (29.3) نلاحظ ان توزيع حجم المشاريع والاستثمارات الخاصة بالمخطط القطاعي غير الممركز لسنة 2014 ببلدية مازونة قدر المبلغ الإجمالي 628 مليون سنتيم لقطاع المنشأت القاعدية والمرافق بمجموع 09 مشاريع وبنسبة 100%.

5-مقارنة احجام الاستثمارات حسب مصدر التمويل:

جدول 30.3: مقارنة حجم استثمارات الPCD ، الFCCL ، الPSD والتمويل الذاتي لبلدية مازونة للفترة 2010-2017.

مصدر التمويل	صندوق المشترك للجماعات المحلية	التمويل الذاتي	المخطط البلدي للتنمية	المخطط القطاعي غير الممركز	المجموع
عدد المشاريع الاجمالي	01	157	46	09	213
حجم الاستثمارات دج	9 762 246	431188365,33	571370673	6285481,50	1018606765,83
النسبة %	0,95	42,33	56,09	0.61	100
نصيب الفرد من حجم الاستثمارات	327,83 دج/فرد	14480,09 دج/فرد	19187,67 دج/فرد	211,07 دج/فرد	34206,68

المصدر: مصلحة محاسبة لبلدية مازونة, سنة 2017+ معالجة طلبة.

حسب الجدول رقم (30.3) والشكل (25.3) عرفت التنمية المحلية في بلدية مازونة خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2017 عدة برامج واستثمارات تنموية، حيث بلغ عدد المشاريع الكلية 213 مشروع، ممولة من عدة جهات منها:

ا-تمويل داخلي: يتمثل في التمويل الذاتي أي اقتطاع من قسم التسيير الى قسم التجهيز بنسبة 10% وبقيمة مالية تقدر ب 43,11 مليار سنتيم ل 157 مشروع أي بنسبة 42%، حيث قدر نصيب الفرد من حجم الاستثمارات ب 14480,09 دج.

ب-تمويل خارجي: ويتمثل في:

-المخطط البلدي للتنمية: قدر غلافه المالي بقيمة 57,13 مليار سنتيم بمجموع 46 مشروع حيث أي بنسبة 56%، حيث قدر نصيب الفرد من حجم الاستثمارات ب 19187,67 دج.

-المخطط القطاعي غير الممركز: قدر غلافه المالي بقيمة 628 مليون بمجموع 09 مشاريع أي بنسبة 1%، حيث قدر نصيب الفرد من حجم الاستثمارات ب 211,07 دج.

-الصندوق المشترك للجماعات المحلية: قدر غلافه المالي بقيمة 976 مليون بمشروع واحد أي بنسبة 1%، حيث قدر نصيب الفرد من حجم الاستثمارات ب 327,83 دج.

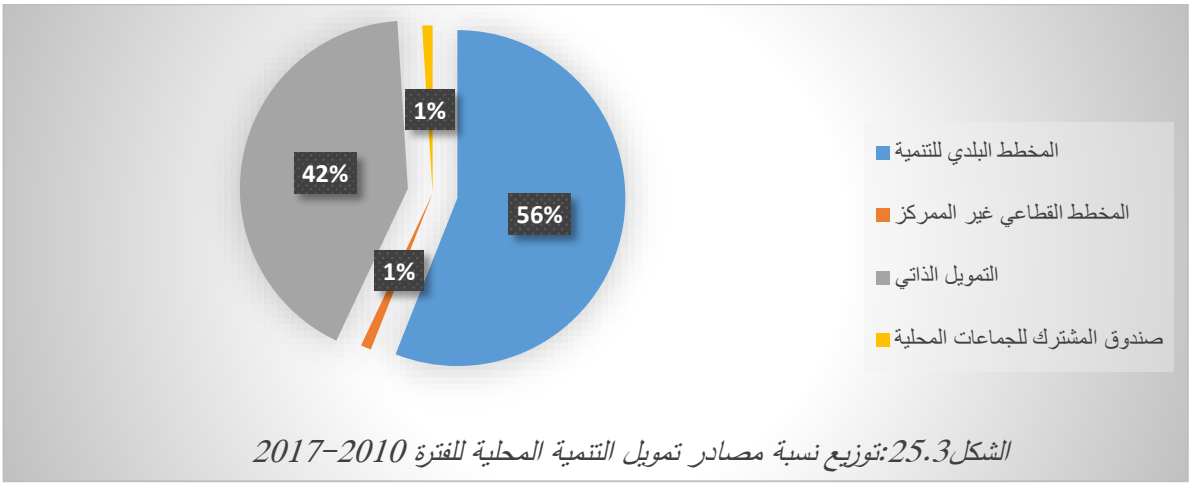

الشكل3.25:توزيع نسبة مصادر تمويل التنمية المحلية للفترة 2010-2017

المصدر: معالجة الطلبة، سنة 2017.

خلاصة المبحث:

نستنتج ان التنمية المحلية في بلدية مازونة اعتمدت في المرتبة الأولى على المخطط البلدي للتنمية بنسبة 56,09% من مجموع حجم الاستثمارات والمشاريع الإجمالي خاصة سنة 2014، ويليه في المرتبة الثانية التمويل الذاتي بنسبة 42,33%، اما المرتبة الثالثة هو صندوق المشترك للجماعات المحلية بنسبة 0,95% وأخيرا المخطط القطاعي غير الممركز بنسبة 0,61%, اذ نلاحظ الاخيرتين هما اضعف نسبة و تقريبا منعدمة.

خلاصة الفصل:

تحتوي بلدية مازونة على إمكانيات ومؤهلات وهذا من خلال الدراسة التحليلية الشاملة للدراسة الطبيعية والسكانية والسكنية تبين لنا ان البلدية لها مكانة على مستوى منطقتها.

يتوجب على الجماعات المحلية بالتدخل على المجال من اجل تنميته وذلك عن طريق اقتراح مشاريع وبرامج تمول من عدة مصادر هي: المخططات البلدية للتنمية والمخطط القطاعي غير الممركز والصندوق المشترك للجماعات المحلية ومن التمويل الذاتي، اذ نجد بلدية مازونة اعتمدت على المخطط البلدي للتنمية بنسبة 56,09% بقيمة مالية تقدر ب 57,13 مليار سنتيم من حجم التمويل الكلي خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2017.

المعيقات التنموية لبلدية مازونة:

اهم عوائق التنمية المحلية لبلدية مازونة:

- غياب دور المجلس الشعبي البلدي في مراقبة تسيير المشاريع القطاعية رغم انها تنجز على تراب البلدية.
- فقدان البلدية لسلطتي التقرير والتخطيط نتيجة لإعانات الدولة باعتبارها المدعم الأول.
- الإعانات الاتية عن طريق الهبات تكاد تكون معدومة نتيجة تفشي الفقر وقلة وعي المواطنين وتراجع ثقافة المشاركة المدنية لديهم.
- ضعف كفاءة الموظفين المعنيين الذين يلعبون دورا هاما في الإدارة.
- قلة الموارد المالية ومحدوديتها.
- عدم توفر العقار الحضري نتيجة الملكية الخاصة للعقار.
- ضعف دور سلطات البلدية لتوفير الوسائل المادية والبشرية للتكفل بتسيير النفايات في الاحياء السكنية.
- عدم إعطاء أولوية للمساحات الخضراء باعتبارها تضع توازن بين الانسان والبيئة.
- ضعف الاستثمار المحلي في المشاريع بالنسبة للبلدية.
- يلح سكان المنطقة على ضرورة احداث مراكز رياضية وترفهية.

اهم الحلول المقترحة:

- **دعم أجهزة التخطيط بالكوادر الفنية القادرة على وضع الخطط المحلية.**
- توفير العناصر المدربة على سرعة جلب المعلومات والحقائق التي تمكن القيادة المنتخبة من دراسة موارد البلدية وامكانياتها وثرواتها وتحديد مشاكلها واحتياجاتها وترجمة ذلك الى مشروعات التنمية المحلية.
- العمل على تحقيق فرص حقيقية للمشاركة الشعبية الجادة والفاعلة في التنمية المحلية.
- الاهتمام بالدور الكبير الذي يمكن ان تؤديه المشاركة الشعبية للمواطنين في تمويل مشروعات التنمية المحلية على ان يتم تباني المفهوم العلمي للجهود الذاتية وهذه الأخيرة تقوم على أساس التبرع والتطوع.
- معرفة أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحاجيات المواطنين.
- التزام الشفافية في التطبيق ومتابعة مختلف البرامج التنموية.

خاتمة عامة:

تعد الجماعات المحلية الركيزة الأساسية للدولة باعتبارها أسلوب من اساليبها، وهي امتداد متكامل لها تمثلها في كافة مهامها وقد خولها موقعها هذا ان تكون حفلا ملائما لدراسة قضايا المواطن المحلي ومعالجتها وتعزيز الديمقراطية باعتبارها الإطار الأنسب الذي يمكن من خلاله تحقيق تنمية لتوحيد المجهودات باشراك المواطنين هذا من جهة ومن جهة أخرى توحيد هذه الأخيرة مع المجهودات اللامركزية لتحقيق هدف واحد فهو التنمية المحلية. لمعرفة مدى أداء الجماعات المحلية وفعاليتها ودورها في التنمية على المستوى المحلي اعتمدنا في موضوعنا على دراسة حالة بلدية مازونة كنموذج لدراسة وتحليل واقع التنمية ودور البلدية فيها وهذا بعدما عرفنا مجال الدراسة وتبيين الإمكانيات الطبيعية والبشرية للبلدية مع تقديم عرض عام للوضعية التنموية للبلدية المتمثل في تحليل مسار الاستثمارات والبرامج المحلية الممتدة من الفترة 2010الى 2017.

اذ نجد بلدية مازونة اعتمدت على المخطط البلدي للتنمية بنسبة 56,09% بقيمة مالية تقدر ب 57,13 مليار سنتيم من حجم التمويل الكلي خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2017.

تمكنا من تحديد اهم المعيقات والمشاكل التي يعاني منها مجال الدراسة وتقديم اهم الحلول المناسبة لها للنهوض بالتنمية في البلدية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1-عبد الوهاب بن بوضياف، معالم لتسيير شؤون البلدية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة –الجزائر، سنة 2014.

الرسائل الجامعية ومذكرات التخرج

1-شويح. بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابى بكر بلقايد تلمسان، سنة 2011.

2-ابتسام.عميور، نظام الوصاية الإدارية ودورها في ديناميكية الأقاليم، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة1، سنة 2013.

3-لطيفة. عشاب، النظام القانوني للبلدية في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2013.

4-عتيقة. جديدي، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، حالة بسكرة، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2013.

5-العقريب. بونوة، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، حالة بلدية القليعة، مذكرة ماستر، معهد تسيير التقنيات الحضرية، قسم تسيير المدن والتعمير، جامعة قسنطينة3، سنة 2015.

6-خيضر. خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق، أطروحة نيل دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، سنة 2011.

7-هشام. رضوان، إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر، دراسة لمديرية الموارد المائية بولاية ورقلة، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، سنة 2013.

8-محمد.خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، سنة 2011.

9-محمد الطاهر غزيز، اليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2011.

10-احمد. سي يوسف، تحولات اللامركزية في الجزائر حصيلة وافاق، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، فرع تحولات الدولة، جامعة مولود معمري تيزي وزو, سنة 2013.

11-احمد.بحري، حاضرة مازونة دراسة تاريخية وحضارية في العصر الحديث 1500-1900م، رسالة دكتوراه، كلية علوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، سنة 2013.

المصادر القانونية

1-دستور 1963، الصادر في 1963/09/10، جريدة رسمية رقم 64 لسنة 1963.

2-دستور1976، المؤرخ في 1976/11/12، جريدة رسمية العدد94 سنة 1976.

3-مرسوم رئاسي رقم 18/89 المؤرخ في 22 رجب 1409 الموافق ل 28 فيفري 1989، المتضمن نص تعديل الدستور، جريدة الرسمية العدد 09، سنة 1989.

4-مرسوم رئاسي رقم 438/96 المؤرخ في 26 رجب 1417الموافق ل 1996/12/07, متضمن نص تعديل الدستور, ، جريدة الرسمية العدد 96, سنة 1996.

5-قانون رقم 08/90 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق ل 07 افريل 1990، المتضمن قانون البلدية، جريدة رسمية عدد 15، سنة 1990.

6-الامر69 /38 المؤرخ في 1969/05/23، يتضمن قانون الولاية، جريدة رسمية عدد 44، لسنة 1969.

7-قانون رقم 09/90 المؤرخ في 12 رمضان 1410، الموافق ل 1990/04/07، المتضمن قانون الولاية، جريدة رسمية عدد 15، سنة 1990.

8-قانون 10/11 المؤرخ في 2011/07/22، المتعلق بالبلدية، جريدة رسمية عدد 37, لسنة 2011.

9-قانون رقم 07/12، المؤرخ في 21 فبراير2012، المتعلق بالولاية، جريدة رسمية عدد 12، سنة 2012.

10- القانون العضوي رقم 16-10المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 اوت 2016، المتعلق بنظام الانتخابات. العدد 50, ص20

التقارير والوثائق الادارية

1-المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية مازونة, سنة 2008.

المجلات والمنشورات

1-نصرالدين. مصطفى، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10, 2012/10.

2-المطبوعة الخاصة بالملتقى الشيخ الرماصي واعلام غليزان.

3-جمعية الظهرة للفن والسياحة، مازونة الجمال الوطني حول والتاريخ.

الملخص:

تعد الجماعات المحلية الركيزة الأساسية للدولة باعتبارها أسلوب من اساليبها، وهي امتداد متكامل لها تمثلها في كافة مهامها وقد خولها موقعها هذا ان تكون حفلا ملائما لدراسة قضايا المواطن المحلي ومعالجتها وتعزيز الديمقراطية باعتبارها الإطار الأنسب الذي يمكن من خلاله تحقيق تنمية لتوحيد المجهودات باشراك المواطنين هذا من جهة ومن جهة أخرى توحيد هذه الأخيرة مع المجهودات اللامركزية لتحقيق هدف واحد فهو التنمية المحلية.

لذا سيكون الهدف من الدراسة هو ابراز دور الجماعات المحلية كفاعل في تحقيق التنمية المحلية، وهذا بانتهاجها العمل اللامركزي واعتماد الاستقلالية اللازمة وتدعيم المشاركة المحلية في صنع القرار.

وفي الأخير ارتأينا ان نعد دراسة ميدانية لمعرفة واقع الجماعات المحلية في التنمية المحلية وكدراسة اخذنا بلدية مازونة كمثال على ذلك، انطلاقا من التعريف بالبلدية من حيث الموقع الجغرافي، عدد السكان، مختلف التجهيزات بالبلدية، بعض المشاريع المنجزة وكذلك مصادر تمويلها.

الكلمات المفتاحية:

الجماعات المحلية، اللامركزية، التنمية المحلية، الوسائل المالية، الأطر القانونية.

Résumé :

Les groupes locaux sont considérés comme la fondation de base de l'État car ils sont l'une de ses caractéristiques, c'est une extension complémentaire à ce dernier, le représentent dans toutes les fonctions, et sa position lui a permis d'être un terrain idéal pour étudier les problèmes qui préoccupent le citoyen local et d'y remédier et consolider la démocratie, car celle-ci est considérée comme le cadre idéal à travers lequel il est possible d'accomplir un développement et unir les efforts en faisant participer les citoyens, d'une part, et unir ces groupes avec les efforts décentralisés pour accomplir un objectif unique qui est le développement local.

Ainsi, l'objectif de cette étude est de montrer le rôle des groupes locaux comme acteurs dans la réalisation de développement local, et ce en adoptant un travail décentralisé et l'Independence nécessaire et consolider la participation locale dans la prise des décisions.

En fin, nous avons jugé nécessaire la de mener une étude sue terrain afin de connaitre la réalité sur les groupes locaux vis-à-vis du développement locale, et pour cette étude nous avons choisis la commune de mazouna comme exemple, en commencent par identifier la commune, ça situation géographique, nombre de sa population, déférents d'équipements de la commune, certains des projets réalisés ainsi que leur sources de financement.

Mots clés:

Collectivités locale, décentralisation, développement locale, les cades juridique, les moyens de financement.